الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية السابعة (2016-2018) – السنة الثالثة 2018– الدورة البرلمانية العادية (2017 – 2018) – العدد: 25

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 18 شوال 1439
الموافق 2 جويلية 2018

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 20 ذو القعدة 1439
الموافق 2 أوت 2018

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية التاسعة والأربعين** ..... **ص** 03

- إختتام الدورة البرلمانية العادية 2017-2018.

2) **ملحق** ..... **ص** 08

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية التاسعة والأربعين
المنعقدة يوم الإثنين 18 شوال 1439
الموافق 2 جويلية 2018

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيد رئيس المحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن والرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
السيدات والسادة لكم جميعا أقول مرحبا وأهلا وسهلا بكم في مقر مجلس الأمة.

طبعا، كما جرت العادة دائما في مثل هذه الحالة أن نلقي أمامكم بعض الملاحظات وبعض الكلمات الخاصة بفعاليات المجلس خلال الدورة.

وفيها أستسمحكم عذرا بالقول بعد الترحيب بالسادة السالف ذكرهم:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيداتي سادتي،

أود في البداية أن أرحب بكم سيداتي، سادتي، جميعا، وأشكركم على حضوركم معنا وتشريفكم هيئتنا بمشاركتكم إيانا مناسبة اختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة 2017 ـ 2018.

إننا، سيداتي سادتي، نعتبر هذا الحضور المميز والمقدر تشجيعا ودعما لعمل هيئتنا، بالإضافة إلى كون المناسبة تعد حدثا برلمانيا هاما يعطينا الفرصة لجرد حصيلة أدائنا التشريعي والبرلماني، وهو في الوقت نفسه مناسبة تعطينا أيضا الإمكانية لإبداء الرأي حول قضايا وطنية هامة تعرفها الساحة السياسية لبلدنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كنظرة تقييمية عامة لحصيلة المجلس خلال الفترة يمكننا القول: إن حجم الأداء كان في مجمله مرضيا، سواء في

جانبه التشريعي أو جانبه المتعلق بالنشاطات ذات الصلة بمردودية الأداء البرلماني.

ما يمكن قوله في نفس السياق، هو أن النصوص التي تمت دراستها والمصادقة عليها جاءت في وقتها إضافة إلى كونها أتت متماشية مع فلسفة التحديث والإصلاح التي باشرها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منذ توليه سدة الحكم، ولذلك يجوز لنا اليوم أن نقول بأن فلسفة التحديث التي كرستها تلك النصوص مست كافة الميادين، وكانت مخرجاتها التشريعية قيمة وإضافة حقيقية للمنظومة القانونية السارية المفعول، خاصة وأنها سدت فراغات عديدة كانت موجودة ووفرت بالوقت نفسه آليات قانونية من شأنها أن تساعد على إتمام سياسة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

من جهة أخرى، تميزت الدورة البرلمانية التي نلتقي اليوم لكي نعلن عن انتهاء أشغالها، أقول تميزت بتزامنها مع الذكرى العشرين لتأسيس مجلس الأمة والذكرى الثانية لتعديل الدستور الجديد.

وقد مثلت هذه الاحتفالية العشرينية «حقا» سانحة ثمينة لجرد جهود وحصيلة الهيئة والتذكيربالمحطات التي قطعتها واستنتاج الدروس من تجارب مختلف المراحل التي قطعتها الهيئة، وهي كانت فرصة ثمينة أعطتنا إمكانية تحديد معالم طريق المستقبل الذي ينتظرها إن سياسيا أو تنظيميا، خاصة وأن مجلس الأمة أصبح اليوم بفضل جهود كل من انتمى إليه خلال الفترة وبفضل الدعم الذي ما فتئ يتلقاه من قبل فخامة رئيس الجمهورية، أقول إن المجلس أصبح بحق مؤسسة دستورية مكتملة البناء، مؤسسة فرضت نفسها بعملها الجاد والمسؤول، وهي تعمل بانسجام مع المؤسسات الدستورية للبلاد وتؤدي دورها الدستوري كاملا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

والآن، وبعد هذا التقديم السريع لعمل الهيئة، اسمحوا لي ـ والمناسبة تفرض علي ذلك ـ أن أوجز أمامكم نتائج عمل مجلسنا خلال الدورة التي نشارك كلنا في اختتام فعالياتها، وفيها أقول: إن نصوص الدورة كانت ثرية ومضمونها كان هاما، كما أن نقاشاتكم فيها، زميلاتي زملائي، كان ـ للأمانة ـ نقول، كان نقاشا مسؤولا وفي كافة النصوص المعالجة، حيث رجحتم في كل مرة المصلحة العليا للبلاد على مصلحتكم الشخصية أو الحزبية فشكرا لكم جميعا.

إذن، وكالعادة، درس مجلس الأمة وصادق على قانون المالية لسنة 2018 وقانون تسوية الميزانية لسنة 2015، إلى جانب القانون المتمم للقانون المتعلق بالنقد والقرض، حيث حظي باهتمام كبير من قبلكم، كونه جاء يحدد معالم سياسة البلاد المالية والاقتصادية خلال هذه السنة الحرجة من حياة الأمة.

أما القانون المتصل بتسوية الميزانية فقد جاء ليُمتن قواعد التسيير الشفاف للمال العام ويعزز الدور الرقابي البعدي الذي يتولاه أعضاء البرلمان، ودائما في قطاع المالية ناقش وصادق مجلس الأمة على القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية وكذلك قانون المالية التكميلي لسنة 2018.

في جانب آخر، درس أعضاء مجلس الأمة وصادقوا على مجموعة هامة من قوانين أخرى ترمي إلى التكيف مع واقع تطور البلاد وفي مختلف المجالات.

وهكذا، وقصد إدراج التكنولوجيات الحديثة في التسيير بهدف التخفيف من الإجراءات البيروقراطية، درس وصادق مجلس الأمة على القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، وعلى صعيد مواصلة ديناميكية عصرنة العدالة وتفعيل متطلبات دولة القانون، تمت الدراسة والمصادقة على القانون المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية وكذا القانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المجلس درس وصادق أيضا على قانون هام يترجم مضمون الدستور الجديد في بابه الخاص بتقديم الطعن أمام المجلس الدستوري.

وفي مجال تحيين منظومتنا التجارية ومسايرتها لتجارب الدولة المتقدمة وبعث حركية جديدة فيها، درس وصادق مجلس الأمة على القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وكذا القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

بالإضافة إلى القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية، علاوة على ما سبق ذكره ناقش وصادق أعضاء المجلس على القانون المحدد للقواعد المطبقة في مجال التمهين، والذي تضمن جملة من التدابير في غاية الأهمية من شأنها أن تساهم في توفير مورد بشري متكون تكوينا جيدا.

من جانب آخر، صادق مجلس الأمة على القانون المتعلق بالصحة ومن منطلق أن الصحة تعد من الانشغالات الأساسية داخل المجتمع.

إن الغاية من هذا القانون كانت ترمي إلى تكييف الإطار القانوني المنظم للقطاع مع مختلف التطورات الحاصلة في البلاد، وقد تزامنت دراسة هذا القانون مع توترات عرفها القطاع، وإننا في هذا الإطار نقول إن باب الحوار والتشاور يجب أن يبقى دائما السبيل الأفضل لحل المشاكل وفي كافة الأوضاع.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بالنظر للأهمية الأكيدة والرمزية الكبيرة التي يكتسيها القانون المعدل والمتمم للقانون الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، وبالنظر لطابعه الخاص الذي استوجبته التدابير التي تولدت عن ضرورة استكمال البعد الهوياتي للشخصية الوطنية، فقد درس وصادق مجلس الأمة على قانون عضوي خاص باستحداث مجمع اللغة الأمازيغية كمكوّن دستوري للهوية الوطنية ليبقى هذا المكون بعيدا عن الاستغلالات السياسية.

أقول جاء هذا النص القانوني لضبط الكيفية التي بها تعمل الأكاديمية المذكورة.

علاوة على ذلك درس وصادق المجلس على القانون المعدل والمتمم للأمر المتضمن قانون القضاء العسكري خلال الدورة كذلك، تم تقديم ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل مواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

زميلاتي، زملائي،

إلى جانب العمل التشريعي، عرفت الدورة نشاطا رقابيا مهما من خلال تنظيم جلسات عامة خصصت لطرح أسئلة شفوية في العديد من القطاعات الوزارية.

وفي المجال الرقابي دائما نظمت لجان المجلس جلسات استماع لعدد من مسؤولي القطاعات الوزارية للاستفسار عن قضايا راهنة على تماس مباشر باهتمامات الرأي العام الوطني.

من جهة أخرى، نظم المجلس عددا من الأيام الدراسية والمحاضرات انصبت حول معالجة قضايا في جلها تعتبر من مواضيع الساعة.

في إطار الأبواب المفتوحة، استقبل مجلس الأمة، كمعلم وكهيئة، العديد من الوفود الطلابية قامت بزيارته والتعرف على دوره.

وتأكيدا لحرص أعضاء مجلس الأمة للوقوف على الواقع التنموي في مختلف ولايات الوطن، نظم المجلس عددا من الخرجات الميدانية شملت ولايات عديدة، عاينت أثناءها وفود اللجان المختصة واقع التنمية في هذه الولايات ووضعت خلاصات رؤيتها للقضايا المطروحة والملاحظات المسجلة، أثناء هذه الجولات.

وعلى مستوى النشاط الخارجي، حرص مجلس الأمة على مواصلة نشاطه العادي في مختلف المنابر البرلمانية، بالتنسيق والتشاور مع المجلس الشعبي الوطني، من أجل الترويج لمواقف بلادنا من مختلف القضايا الإقليمية والدولية والدفاع عنها.

وهكذا تلاحظون، زميلاتي زملائي، ومن خلال هذا العرض الوجيز لحصيلة نشاطات مجلس الأمة خلال الدورة، أقول تلاحظون أن الدورة كانت في محصلتها جد ثرية ونشاطاتها متنوعة وهو الأمر الذي أعطاها الأهمية والخصوصية.

لكن هذه النشاطات على كثرتها وتنوعها تبقى في حاجة إلى مضاعفة عددها والتكثيف من وتيرتها وتنويع مجالاتها، خاصة وأن التغييرات القانونية الجديدة والهامة التي معا أدخلناها على مضمون القوانين التي تسير هيئتنا والصلاحيات التي أعطاها إياها الدستور الجديد والقانون العضوي الناظم للعلاقات، وخاصة تلك التي جاءت في النظام الداخلي الذي ساهمتم، زميلاتي زملائي جميعا، في تضمين محتواها في نص القانون المذكور قبل المصادقة عليه، كلها تفرض علينا مضاعفة الجهود وتنويع الأداء.

سيداتي سادتي،

الآن ونحن نشرف على اختتام الدورة، بودي التعبير عن كبير ارتياحي لحجم الحصيلة ومستوى التعاون وطبيعة التشاور ما بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني من جهة وبينهما وبين الحكومة من جهة أخرى.

وتبقى أمنيتي، وقد وفرنا الإطار القانوني الناظم لعمل هيئتنا الدستورية، أقول يبقى أملي كبيرا في أن نعمل مستقبلا على تقوية وتيرة أدائنا البرلماني ونعزز ونحسن بنفس الوقت من أساليب عملنا ضمن الهيئة ومع بقية المؤسسات الدستورية الأخرى في البلاد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

مجلس الأمة ليس بيتا مغلقا لا يدري أعضاؤه ما يجري حوله، وتركيبتها البشرية بحكم انتماءاتها السياسية المتنوعة لها باستمرار رأيها وموقفها من مختلف القضايا والمواضيع المطروحة في الساحة.

أعضاء المجلس يدركون طبيعة التحديات التي تواجه البلاد وصعوبة المرحلة، وهم في ذلك عبّروا وفي كل مرة وبكامل روح المسؤولية عن هذا الفهم للواقع، ونقلوا صورة دقيقة لهذا الواقع وبنفس الوقت قدّموا مقترحات حول كيفية علاجها، لكنهم في النهاية كانوا، وبأغلبيتهم الساحقة، كانوا يدعمون في كل مرة الخطوات التي تخطوها الحكومة في إطار تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، وقد تمنوا ـ كما يعلم الجميع ـ كافة المبادرات القانونية والسياسية التي أسست لسياسة الإصلاح التي استمدت مرجعيتها من مضمون الدستور، أو القوانين الأساسية العديدة التي شملت مجالاتها وميادين مختلفة.

وهم لذلك يثمنون ما تم إنجازه بالجزائر تحت القيادة الرشيدة للسيد عبد العزيز بوتفليقة، ويدركون عن وعي أهميتها وأبعادها ويلمسون عن قرب نتائجها، وهم لذلك يُعربون اليوم عن كبير عرفانهم وامتنانهم للرجل الذي قاد المسيرة، نظير ما حقّقه للبلاد طيلة المرحلة، فأبعد ما كان بها من سأم وضيق، وأبواق فتنة.

فتمكنت البلاد بفضل هذه السياسة من كسر شوكة الإرهاب والانتصار عليه وتجاوز محنة المأساة الوطنية، وها هي اليوم – والحمد لله – تنعم بالأمن والاستقرار، أمن واستقرار جاءا نتيجة السياسة السديدة والمبادرات السياسية الجريئة والقرارات الشجاعة الحكيمة التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية، والمتمثلة خاصة في قانون الوئام المدني، ومن بعده ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

الجزائر تحت قيادة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أنجزت ولا تزال تنجز المشاريع الجبارة التي أثارت إعجاب القريب والبعيد، من خلال تشييد ملايين السكنات بمختلف الصيغ وفي كل أرجاء الوطن، ومن خلال استحداث مناصب العمل لفائدة مئات آلاف المواطنات والمواطنين كل سنة، كل ذلك كان يتم في إطار سياسة تنموية جريئة وجدت تعبيرها في خطط التنمية المتتابعة التي اعتمدت خلال الفترة، و تظهر آثارها في الميدان من خلال تنويع وتحديث الوحدات الصناعية وتطوير المرافق الإدارية والتربوية والصحية، وتحديث قطاع الفلاحة والري والنقل، وقبل هذا وذلك وفي مجال البناء المؤسساتي تعيش الجزائر اليوم بفضل هذه السياسة وضعا مؤسساتيا قارا يشهد لها به الجميع.

وفي نفس التوجه وبقصد صون استقرار البلاد والدفاع عن حدودها الإقليمية ووحدتها الترابية، عملت الجزائر على تقوية مؤسساتها العسكرية، فكونتها تكوينا نوعيا وبنفس الوقت زودتها بما تحتاجه من وسائل حديثة بوأتها المكانة التي تهيئها لأن تصبح قوة ذات وزن إقليمي معترف به، تلك هي بعض الأسباب والمبررات التي كانت وراء جعل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة يدعمون توجهات فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وخياراته.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ما يمكن قوله والتذكير به أولئك الذين ينكرون هذه الإنجازات ويتجاهلون تلك الحقائق ولا يرون الواقع المعيش بأعين نزيهة، أقول نذكّرهم بالقول كيف كانت الجزائر وكيف هي اليوم؟ كيف كان الوضع الأمني فيها وكيف هو اليوم؟ كيف كانت الوضعية الاجتماعية للمواطن وكيف هي اليوم؟ وكيف كانت مكانة الجزائر الدولية وكيف هي الآن؟

تلك بعض الأسئلة التي يتوجب طرحها على هؤلاء وأولئك، وتذكيرهم بأن شعبنا لا ينخدع بأقوالهم الفاقدة للحجة وأحكامهم الواهية المفتقرة للجدية، وأن شعبنا لذلك لن يعيرها أدنى أهمية كونه يعرف الحقيقة ويلمس واقعها.

ولأن المواطن هو الذي يستلم مفاتيح السكن وينعم براحة الإقامة بالمساكن، وهو الذي يتحرك ليل نهار في كافة أرجاء الوطن في ظل الأمن والأمان الذي تحقق له بفضل سياسة الوئام والمصالحة الوطنية.

الشعب يعرف حقائق الأشياء وجوهرها ويعرف من كان له شرف تبنيها، لهذا فإن أقاويل وادعاءات هؤلاء وأولئك لن تؤثر في قناعاته وخياراته، شعبنا يدرك أيضا أن هذه المكاسب على كثرتها تحتاج لمواصلتها والزيادة من وتيرتها، وهي لا تزال محتاجة إلى تحقيق مزيد من التنمية والرفاه لأبناء شعبها، الجزائر لا تزال في حاجة إلى تقوية أمن شعبها واستقرار مؤسساتها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لهذه الأسباب والعوامل كان أعضاء مجلس الأمة بأغلبيتهم الواسعة قد دعوا في الذكرى العشرين لتأسيس المجلس إلى الاستمرارية، واليوم هم يدعون قائد المسيرة السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى مواصلتها، خاصة وأن المرحلة تقتضي ذلك، وذلك بالنظر أيضا لما لا يزال يتهدد الجزائر من تحديات، كون الظرف يحتم استمرارية صانع السلم والاستقرار للبلاد، ومحقق المصالحة الوطنية بين أبناء شعبها، والرجل الذي عزز أركان الدولة العصرية، ودولة المؤسسات إلى مواصلة المسيرة.

سيداتي، سادتي،

منطلقون من هذا الفهم لحقيقة ما تتعرض له الجزائر من مناورات تحاك ضدها، نقول إن الواجب في هذه المرحلة تحديدا يفرض علينا إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه نقاشات الفضاء السياسي لبلادنا في الاتجاه الذي يخدم المصالح العليا للوطن، ومواجهة التحديات الحقيقية التي تهدد أمنها واستقرارها وحماية حدودها الإقليمية وتحقيق الفعالية والنجاعة لها ولمؤسساتها.

ونقول إن لكل دولة خطوطها الحمراء، وبالنسبة للجزائر فإن ثوابتها ومؤسساتها ورموزها المكرسة دستوريا، هي كلها خطوط حمراء لا يجب المساس بها ولا تجاوزها.

أما فيما يخص قضية الفساد، فالجميع يعرف أن السيد رئيس الجمهورية ومنذ تقلده مقاليد الحكم، كان له ـ ولا يزال ـ موقف واضح من الموضوع، لهذا وفي هذا الظرف بالذات الواجب يفرض علينا الوقوف إلى جانبه ودعم كل خطواته الرامية إلى استئصال هذه الآفة، وفي السياق ذاته نقول إننا لا نسمح لأنفسنا بالتدخل في شؤون العدالة.

في الأخير، نقول إن شعبنا سيحتفل بعد ثلاثة أيام بعيدي الاستقلال والشباب، وإننا بهذه المناسبة التاريخية الخالدة يسعدنا ويشرفنا تقديم التهنئة لكافة أفراد شعبنا ونترحم على أرواح شهدائنا الأبرار، الذين بفضل تضحياتهم ونضالهم استطاعت الجزائر أن تنتزع استقلالها وشعبنا أصبح اليوم ـ والحمد لله ـ ينعم بحريته.

بهذه المناسبة نتوجه أيضا إلى شبابنا بالتحية وندعوهم إلى الاقتداء بجيل الكفاح المسلح في حبهم للوطن والدفاع عن وحدته والعمل لبناء جزائر المستقبل.

على صعيد آخر أمور البيت مجلس الأمة في الدورة القادمة ينتظره عمل كبير يجب أن نهيئ أنفسنا للقيام به.

إلى ذلك الحين أتمنى للجميع عطلة طيبة، وإلى اللقاء مع بداية شهر سبتمبر القادم إن شاء الله، شكرا لكم.

والآن أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسم الاختتام:

– مراسم الاختتام:

تلاوة سورة الفاتحة؛

عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس:

شكرا؛ إذن طبقا لأحكام:

الفقرة الأولى من المادة 135 من الدستور؛ والمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة:

أعلن رسميا عن اختتام الدورة البرلمانية العادية 2017ـ 2018 في مجلس الأمة.

شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

ملحق
أسئلة كتابية

1ـ السيد مختار ياحي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد 69 و73 و 74 من القانون العضوي رقم 16 / 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يشهد الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين بلديتي الدهموني والرشايقة، كثافة مرورية عالية بسبب حيويته، ما نتج عنه الكثير من حوادث المرور المميتة، وهي في تصاعد مستمر، مخلفة الكثير من الضحايا بين قتلى وجرحى، وخسائر مادية كبيرة، وبناء على ماسبق من أسباب، إضافة لكونه طريقا اقتصاديا بامتياز، فإن السلطات قامت بتسجيل مشروع ازدواجيته، من أجل الحد من حوادث المرور المرتفعة، وقصد تخفيف الضغط والازدحام المروري الخانق الذي يشهده وكذا لأجل تسهيل وانسيابية أكبر للحركة المرورية التي يشهدها، إلا أنه وبسبب الظروف المالية الطارئة التي عرفتها الخزينة العمومية، طاله التجميد.

السيد الوزير؛

ما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها من أجل التدخل لرفع التجميد عن المشروع الحيوي، ومتى يمكن تجسيده على أرض الواقع لتستفيد منه ساكنة المنطقة ومستعملوا هذا الطريق؟

وتفضلوا – معالي الوزير – فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 14 ماي 2018

مختار ياحي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بطرح سؤال كتابي يتعلق برفع التجميد عن مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 40، الرابط بين بلديتي الدحموني والرشايقة (ولاية تيارت).

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

يعتبر الطريق الوطني رقم 40 من الطرق القاعدية والمهيكلة لشبكة الطرق الوطني لولاية تيارت، لما يعرفه من كثافة مرورية عالية، والتي تشهد تزايدا مستمرا، كما سجلت على مستوى هذا الطريق حوادث مرور، ترتب عنها بعض الخسائر المادية والبشرية.

عرف الطريق الوطني رقم 40 عدة عمليات تحديث وتقوية في إطار مختلف البرامج المسجلة، وهو في حالة خدمة جيدة، خاصة بعد تعزيز الإشارات المرورية على مستواه.

أما فيما يتعلق بانجاز ازدواجية هذا الطريق، فأعلمكم أنه لم يتم تسجيل هذه العملية من قبل، وعليه لا يمكن الكلام عن حالة تجميد.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اقتراح تسجيل عملية دراسة ازدواجية الطريق الوطني رقم 40 من الدحموني إلى حدود ولاية الجلفة، مرورا ببلدية الرشايقة، على مسافة 64 كم، ضمن مشاريع قوانين المالية للسنوات السابقة، دون أن يتسنى ذلك نظرا للوضعية المالية التي عرفتها البلاد.

في الأخير، أؤكد لكم أن هذا المشروع يبقى من ضمن أولوياتنا بالمنطقة، وسيتم تسجيل هذه الدراسة وكذا عملية إنجاز ازدواجية هذا الطريق، بمجرد توفر الغلاف المالي اللازم.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 سبتمبر 2018

عبد الغني زعلان
وزير الأشغال العمومية والنقل

2ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار أحكام المادة 150 من قانون البلدية 11 ـ 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 والتي يسمح من خلالها لمسيري البلديات من التسيير المباشر لمصالحها في شكل مؤسسة عمومية بلدية، أو عن طريق التفويض من أجل الاضطلاع بمهامها، لاسيما المتعلقة بحفظ الصحة والنظافة العمومية، وفي هذا الإطار لقد قامت مصالح بلدية مسعد بإنشاء مؤسسة عمومية بلدية لتهيئة وتزيين الفضاءات "تازفا" أوكلت لها تحسين المحيط وضمان نظافته وصيانة المساحات الخضراء وصيانة شبكات الإنارة العمومية عبر أحيائها، إلا أنه وبشكل متكرر سجل تأخر في تسديد أجور عمال المؤسسة العمومية البلدية لتهيئة وتزيين الفضاءات "تازفا" بمسعد، ليبقى عمال هذه المؤسسة في معاناة جراء تأخر أجورهم لشهور، مما انعكس سلبا على النظافة العمومية بمدينة مسعد حدث سنتي 2017 و 2018، ليبقى التساؤل قائما عن أسباب هذا التذبذب في دفع الأجور والأعباء، هل في الدفع غير المنتظم من طرف مصالح البلدية أم أن نقص إيرادات مؤسسة "تازفا" التي لا تسمح لها بتسديد تكاليف التسيير وأعباء موظفيها بسبب محدودية إيراداتها وكذا عدم العمل بمخطط تسيير موارد بشرية كحال مؤسسة المؤسسة العمومية البلدية لتهيئة وتزيين الفضاءات "تازفا" بالجلفة؟

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين وعمال مؤسسة "تازفا"، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لتمكين عمال المؤسسة العمومية لتهيئة وتزيين الفضاءات "تازفا" بمسعد من تقاضي أجور والمنح الخاصة بهم من أجل القيام بالمهام الموكلة للمؤسسة في أحسن الظروف؟

ـ ما هي الإجراءات المتخذة عموما لوضع حد لهذا التأخر في صب الأجور، وإلزام المؤسستين بالتقيد بمخطط تسيير الموارد البشرية وقانونها الأساسي للسير الحسن؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 ماي 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم ـ بطرح سؤال كتابي متعلق بالإجراءات المتخذة من أجل تمكين عمال المؤسسة العمومية البلدية لتهيئة وتزيين الفضاءات لبلدية مسعد "تازفا" من تقاضي أجورهم والمنح الخاصة بهم، وكذا الإجراءات المتخذة عموما من أجل تفادي المشاكل المتعلقة بالتسيير على مستوى المؤسسة، فردا على ذلك يشرفني أن أحيطكم علما بعناصر الإجابة التالية:

يمنح القانون رقم 11 ـ 10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، وكذا القانون رقم 12 ـ 07 المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية، الجماعات الإقليمية حرية تقرير الأسلوب الأنسب لإدارة ولتسيير المرافق العمومية المحلية سواء عن طريق التسيير المباشر لمصالحها، أو في شكل مؤسسة عمومية أو عن طريق التفويض على أن يضمن أسلوب الإدارة المختار مستوى كافيا من الجودة وإمكانية الوصول والمساواة في حصول المواطنين على الخدمات العمومية المحلية، مع الإشارة إلى أن التسيير المحلي في شكل مؤسسة عمومية لاسيما المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري يلعب دورا رئيسيا في إدارة المرافق العمومية الأساسية والجوارية التي أصبحت تشكل بدورها عاملا أساسيا لبعث ديناميكية التنمية المحلية.

في هذا الإطار، تم إنشاء مؤسسة "تازفا" على مستوى بلدية مسعد للقيام بمهام تنقية الفضاءات العمومية، صيانة المساحات الخضراء وإنجاز وصيانة شبكات الإنارة العمومية على مستوى المناطق الحضرية مقابل إعانات من البلدية

بالإضافة إلى النفقات الإجبارية التي تمنحها لها البلدية لتأمين العتاد وصيانته والتكفل بصيانة الإنارة العمومية مما شكل عبئا ماليا على البلدية.

إن عجز هذه المؤسسة على الرفع من إيراداتها في ظل المهام التي تقوم بها، قد أدى إلى تسجيل تأخر في دفع مستحقات مستخدميها بالنظر إلى التكلفة المالية للأجور التي تتفوق قدراتها الإنتاجية، ونظرا لعجز ميزانية البلدية فإن هذه الأخيرة لم تتمكن من صب الإعانات في وقتها مما أثر مباشرة على عملية دفع أجور العمال في الأشهر الأولى من سنة 2018، بهذا الصدد، وردا على الشطر الأول من سؤالكم المتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل تمكين عمال المؤسسة من تقاضي أجورهم، فإن البلدية قامت بمنح إعانات مالية سنة 2018 قدرها 40.000.000.00 دج لفائدة المؤسسة وذلك من أجل معالجة هذه الوضعية وحفاظا على اليد العاملة بها.

أما فيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم الخاص بالإجراءات المتخذة من أجل تفادي تكرار المشاكل التسييرية المتعلقة بالمؤسسة المذكورة أعلاه، فإن السلطات المحلية لولاية الجلفة ستعكف، عملا بأحكام قرار إنشاء هذه المؤسسة، ابتداء من هذه السنة التعامل معها عن طريق إبرام صفقات خدمات وليس بمنح إعانات مالية وذلك لمنحها الاستقلالية المالية التي تتوافق مع نمط تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري.

وفي سياق ذي صلة، وبخصوص الإجراءات المتخذة من أجل تفادي مشاكل التسيير على مستوى المؤسسات العمومية المحلية قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بإجراء تشخيص لأنماط تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والذي نتج عنه الكشف عن العديد من أوجه القصور في تسيير هذه المؤسسات مما أدى إلى جعل تحسين تسييرها إحدى أولوياتنا، ويتجلى الأمر عبر التدابير المتخذة في هذا الشأن لاسيما عبر تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للمرفق العمومي المحلي وطرق إدارته، بالإضافة إلى إسداء تعليمات إلى السيدات والسادة الولاة للتذكير بالقواعد الأساسية المعمول بها في مجال تسيير المؤسسة العمومية المحلية، كأسلوب إدارة اختارته الجماعات الإقليمية تضمنت ما يلي:

فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري: فيجب أن تكون موضوع تفكير مسبق وشامل ومدعوم بدراسة جدوى تدل على ملاءمة اختيار هذا الأسلوب من التسيير بالمقارنة بأشكال أخرى من التسيير.

فيما يتعلق بالموارد: أصبح من الضروري التحكم في نفقات هذه المؤسسات التي يجب أن تسجل في إطار من العقلانية والكفاءة وذلك من خلال:

- ترشيد نفقات المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تحت الوصاية؛
- المتابعة والرقابة الدورية لمستوى المديونية ومستحقات المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- مساعدة وتوجيه ومرافقة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري لتحسين قدرات التمويل الذاتي الخاصة بهم،
- التحلي بأكبر قدر من الصرامة في تسيير المخصصات المالية الممنوحة لهذه المؤسسات.
- توسيع تدابير الانضباط المالي لهذه المؤسسات، لاسيما من خلال تجميد كل مراجعة للهياكل التنظيمية التي تنجم عنها نفقات إضافية.
- التحكم في نفقات المستخدمين وتشجيع إعادة توزيع الموظفين.

في مجال الإدارة والتسيير: إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين الجماعة الإقليمية ومؤسساتها العمومية المحلية من خلال نظام المرفق العام الذي يعمل بمثابة دفتر شروط يربط المؤسسة بالإدارة الوصية ويحدد حقوق وواجبات كل طرف من جهة ويضبط طبيعة المرفق والخدمات المقدمة من جهة أخرى، إضافة إلى إمكانية استخدام العديد من أدوات التوجيه، مثل عقود البرامج وعقود الأداء التي تربط السلطة المحلية مع مديريي هذه المؤسسات، رسائل أداء المهام المقدمة إلى المديرين وقت تعيينهم.

فيما يتعلق بالرقابة: منح أهمية خاصة للرقابة كأداة للاعتدال والتصحيح والردع وذلك من خلال متابعة ورقابة مستمرة لهذه المؤسسات عن طريق تعزيز الرقابة من قبل السلطة الوصية من جهة والعرض على شهادة المدقق القانوني، من جهة أخرى.

تلكم هي أهم الإجراءات المتخذة من أجل الحد من المشاكل التسييرية التي تعاني منها بعض المؤسسات العمومية المحلية، أرجو أن تكون الإجابة قد أحاطت بالإنشغال الذي تفضلتم بطرحه، تقبلوا السيد الفاضل، فائق التقدير والإحترام.

الجزائر، في 26 جويلية 2018

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

3ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 - 12 المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

تبعا للاضطرابات الجوية الأخيرة التي شهدتها عديد البلديات بولاية الجلفة، ومنها الأكثر تضررا منطقة تامديت ببلدية مسعد، حيث تسببت هذه الاضطرابات في فيضانات وسقوط حبات البرد مخلفة خسائر مادية معتبرة أتت على محصول المشمش التي تمتاز بوفرته المنطقة، وكذلك إتلاف محاصيل زراعية وخضر وفواكه، كما مست هذه الفيضانات بلدية سلمانة وبلدية عين الإبل ومجبارة بولاية الجلفة، مسببة كذلك خسائر مادية معتبرة للفلاحين، وفي إطار المخطط العام للوقاية من المخاطر المناخية، والتكفل بمخلفات آثار الفيضانات من أجل تعويض المتضررين وإعادة الأمور إلى طبيعتها وحماية الفلاحين من الإفلاس ومنع حدوث ندرة في الخضر والفواكه، وللإشارة وكما لاحظتم عبر التراب الوطني يسجل إقبال ضعيف لدى الفلاحين قصد التأمين لدى الصندوق الوطني للتأمينات على الكوارث الطبيعية لجعل النشاطات الفلاحية في منأى من المخاطر المنجرة عن الفيضانات وموجات البرد والحريق والعواصف والجفاف، وكذلك ما يقدمه هذا الصندوق للمؤمنين من توعية ونصائح في صياغة العقود لاسيما الوقاية واحترام الإجراءات التقنية.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات الفلاحين المتضررين بالمناطق المذكورة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ هل يمكن تصنيف المناطق المذكورة كمناطق منكوبة جراء التقلبات الجوية الأخيرة والتي تسببت في خسائر مادية معتبرة للفلاحين المتضررين بهذه البلديات؟

ـ ما هي الإجراءات المتخذة عموما للتكفل بانشغالات الفلاحين المتضررين، ضمن صندوق الكوارث الطبيعية والتضامن للجماعات المحلية؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 ماي 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم ـ بطرح سؤال كتابي يتعلق بإمكانية تصنيف بعض المناطق المتضررة من التقلبات الجوية في ولاية الجلفة كمناطق منكوبة، وكذا الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بانشغالات الفلاحين المتضررين ضمن صندوق الكوارث الطبيعية والتضامن للجماعات المحلية، فردا على ذلك يشرفني أن أحيطكم علما بعناصر الإجابة التالية:

تعرف بلادنا بالهشاشة بسبب العديد من العوامل الطبيعية والبشرية، بحيث تعرضت إلى الكثير من الكوارث منها الزلازل والفيضانات وحرائق الغابات، تسببت في خسائر بشرية ومادية جسيمة، ونظرا لتفاقم هذه الكوارث خلال عشريات متتالية أقر فخامة السيد رئيس الجمهورية بضرورة إعداد سياسة وطنية للحد من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث بسن العديد من القوانين بما في ذلك قانون 04 ـ 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الذي يعتبر القاعدة الأساسية لهذا المسعى.

في هذا الإطار، أسفر عن تنفيذ وتطبيق هذه السياسة الوطنية بالتنسيق مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والعلمي اتخاذ عدة إجراءات وتدابير ميدانية منها.

ـ تعزيز القاعدة المؤسساتية وإثراء الإطار التشريعي والتنظيمي للحد من مخاطر الكوارث،

ـ تعزيز مشاركة وتقدم النخب العلمية في الأبحاث المختصة في تطوير مختلف الأنظمة ذات الصلة بمخاطر الكوارث،

ـ وضع أنظمة الرصد على مستوى مختلف القطاعات والهيئات،

ـ رسملة الخبرات المكتسبة في معالجة عدد من المخاطر،

ـ تسطير وتنفيذ برنامج تكويني متخصص في الميدان لفائدة المسؤولين المعنيين في جميع مستويات اتخاذ القرار،

ـ التأسيس الإجباري للتأمين ضد الكوارث.

كما تم تعزيز هذا النص التشريعي بمرسومين تنفيذيين يشكلان حجر الأساس للقاعدة القانونية والمؤسساتية الحالية لتسيير المخاطر الكبرى ويتعلق الأمر بكل من:

ـ المرسوم التنفيذي رقم 11 ـ 194 المؤرخ في 22 مايو 2011 الذي يحدد مهام المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتنظيمها وسيرها.

ـ المرسوم التنفيذي رقم 15 ـ 71 المؤرخ في 11 فبراير 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد المخططات الخاصة للتدخل للمنشآت أو الهياكل واعتمادها.

في هذا السياق، اتخذت دائرتنا الوزارية، بعد إنشاء المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى، كهيئة مكلفة بتنسيق وتقييم النشاطات المباشرة في إطارالنظام الوطني للوقاية من الأخطار الكبرى، عدة إجراءات من بينها:

ـ تعيين إطار على مستوى كل ولاية وبلدية مكلف خصيصا بهذا الملف.

ـ القيام بحملات التوعية والتحسيس لفائدة المسؤولين المحليين على مستوى جل ولايات الوطن،

ـ إجراء عملية تحيين ورقمنة مخططات التدخل والإسعافات على مستوى كل من الولاية، البلدية،

ـ إطلاق عملية تقييم ورقمنة المخزون الأمني على المستوى الوطني والمحلي،

ـ إنجاز بنك للمعلومات خاص بالخسائر،

ـ مواصلة البرامج التكوينية المتخصصة في هذا المجال.

فيما يخص انشغالات فلاحي البلديات المتضررة من الاضطرابات الجوية موضوع سؤالكم، التي تسببت في إتلاف المحاصيل الزراعية وإلحاق خسائر معتبرة لهم، وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 14 ـ 116 المؤرخ في 24 مارس سنة 2014، والمتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، يمكن أن تمنح الجماعات المحلية إعانات استثنائية للبلديات لمواجهة الكوارث والأحداث الطارئة أو وضعية مالية صعبة جدا، بحيث تحدد المعايير المقررة لتحديد هذه الإعانات الاستثنائية بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية.

أما فيما يخص تعويض الفلاحين، فإن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية غير مؤهل للتكفل بمثل هذه العمليات التي تؤخذ غالبا على عاتق التأمينات الفلاحية، التي حتى وإن كانت غير إجبارية فإنها تعد ضرورية لحماية الأنشطة الفلاحية ضد العديد من الأخطار على غرار الفيضانات، البرد، الجليد، الحرائق، والجفاف وغيرها.

ونظرا للخسائر التي يتكبدها الفلاحون خاصة غير المؤمنين منهم جراء الكوارث الطبيعية، قامت الدولة بموجب المادة 33 من قانون المالية لسنة 1984 والمرسوم التنفيذي رقم 90 ـ 402 المؤرخ في 15 ديسمبر 1990 المتضمن تنظيم صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى وسيره، بتأسيس آلية تقوم الدولة بموجبها بتسيير وتمويل عمليات التعويض عن الأضرار، تجدر الإشارة أنه يتم الإعلان عن حالة الكوارث بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزير المالية بناء على تقارير الولاة التي تثبت حالة الإضرار.

تلكم هي أهم عناصر الرد المخصصة للإجابة على سؤالكم.

تقبلوا، السيد الفاضل، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 26 جويلية 2018

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

4ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار سياسة الدولة المتعلقة بترقية التشغيل عن طريق المبادرات المقاولاتية، التي تستند إلى مبدإ التشغيل الذاتي، من خلال جهازي دعم إحدى النشاطات المسيرين من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهذا بتوفير جملة من المزايا كالإعفاءات الضريبية، وغيرها، وتمكينهم من إنشاء مؤسسات اقتصادية على مستوى العديد من الولايات التي تعاني عجزا في هذا المجال، وفي هذا الصدد يعاني شباب دائرة فيض البطمة ببلدياتها الثلاث: فيض البطمة، أم العظام وعمورة بولاية الجلفة والبالغ تعداد سكانها الإجمالي ما يقارب السبعين (70) ألف نسمة، من البطالة الخانقة جراء نقص فرص العمل وانعدام مؤسسات اقتصادية عمومية أو خاصة وبعد الوكالة المحلية للتشغيل التابعة لها دائرة فيض البطمة، وهي دائرة مسعد ولاية الجلفة، زاد من معاناة الشباب، ضف إلى ذلك غياب المعلومة والمبادرة والتحفيز، كلها عوامل أدت إلى تفاقم معاناة شباب المناطق المذكورة، وللحد من التبعية للدوائر الأخرى، وفي إطار تقريب الإدارة من المواطن، وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان الدائرة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ هل هناك إمكانية لفتح وكالة محلية للتشغيل بدائرة فيض البطمة، في إطار حرص الدولة على تقريب الإدارة من المواطن وكذا من أجل الحد من معاناة شباب الدائرة من أعباء التنقل، والتكفل بمختلف انشغالاتهم المختلفة في هذا المجال في آجالها وعن قرب؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 ماي 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ـ ردا على سؤالكم، يشرفني أن أوافيكم أدناه بعناصر المعلومات الخاصة بهذا الموضوع.

في إطار مكافحة البطالة، ركزت الحكومة كل جهودها من أجل ـ لاسيما ـ توفير الشروط الملائمة لجعل الاستثمار محركا رئيسيا للاقتصاد الوطني، علما أن هناك إشكاليات مطروحة وهناك مجهود تقوم به الحكومة لحل هذه الإشكاليات، التي تتطلب تعبئة جميع الأطراف للمساهمة في تأطير هذه الجهود للحيلولة دون تشتتها، وضمان ترابط تقدمها نحو الهدف المنشود، وتجلى ذلك في إطار المخطط الوطني لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي صادقت عليه الحكومة في سنة 2008 والذي ساهم في ترجمة هذه الرؤية عبر وضع جملة من السياسات والأهداف والإجراءات.

وتجدر الإشارة أن هذا المخطط استند من الناحية العلمية على البحوث والتقارير العديدة للسياسات التجريبية السابقة في مجال التشغيل والتي وقع التعامل معها وتحيينها من زاوية الإرادة في التقويم وكذا من البيانات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بزيادة فرص العمل، فإن هدف المخطط يقوم أساسا على تمكين النسيج الاقتصادي من التقدم وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، غيرأنه يوصي أيضا بترقية التكوين المؤهل وملاءمة التكوين لمتطلبات الحرف الجديدة وتحديث مناهج وأدوات التكوين وتشجيع الشراكة بين مؤسسات التكوين والمؤسسات، بغرض تسهيل الإدماج بعالم الشغل، وترقية تشغيل الشباب من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني وجهاز دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتحسين وعصرنة تسيير سوق العمل، وإنشاء وتنصيب أجهزة التنسيق القطاعي المشترك ومتابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق الشغل.

إن تحسن أداء الوكالة الولائية للتشغيل للجلفة في مجال جمع طلبات العمل وعروض العمل وكذا عدد التنصيبات المحققة هو نتيجة تواصل الهياكل المحلية لهذه الوكالة مع طالبي وأصحاب العمل، من خلال تكثيف شبكة الوكالات في تراب الولاية (وكالة ولائية و08 وكالات محلية)، مما يؤكد المتابعة اليومية والمستمرة لطلبات العمل، وكذلك عروض العمل حسب الإجراءات القانونية والإدارية المعمول بهما في الوكالة الوطنية للتشغيل وفي طريقة التكفل بطالبي العمل من خلال نظام "الوسيط" المعمول به عبر جميع الوكالات المحلية للتشغيل المتواجدة بهذه الولاية، بالإضافة إلى التدابير الجديدة الخاصة بطالبي العمل والتسجيل عن بعد من خلال الولوج إلى موقع الوكالة الوطنية للتشغيل والتسجيل، وهذا ما يؤكد حرصنا على تقديم خدمة عمومية ذات نوعية لطالبي وعارضي العمل وفي أقرب وقت.

ولقد ساعدت هذه التدابير على تسجيل نتائج مشجعة في مجال التشغيل بولاية الجلفة، حيث سجل إلى غاية نهاية سنة 2017، تنصيب 5327 طالب عمل من قبل هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل، من بينهم:

- 3901 في إطار التشغيل الكلاسيكي،
- 427 في إطار عقد العمل المدعم،
- 999 في إطار عقود جهاز المساعدة على الإدماج المهني،

وفي مجال جهاز إحداث الأنشطة المسير من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فلقد تم تمويل 141 مؤسسة مصغرة لها قدرة على إحداث 370 شغلا مباشرا، بذات الولاية خلال سنة 2017.

أما خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2018، فقد تم تنصيب 1767 من قبل هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل، من بينهم:

- 1117 في إطار التشغيل الكلاسيكي،
- 290 في إطار عقد العمل المدعم،
- 360 في إطار عقود جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

وبخصوص إحداث الأنشطة المسيرة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فلقد تم تمويل 39 مؤسسة مصغرة لها قدرة على خلق 103 شغل مباشر، بذات الفترة من سنة 2018.

وحسب معطيات مصالح التشغيل على مستوى ولاية الجلفة خلال سنة 2017 يقدر العدد الإجمالي لسكان الولاية بـ 1.400.901، الفئة الناشطة تقدر بـ 268.158، فئة المشتغلين تقدر بـ 236.569، أما عدد البطالين فقدر بـ 31.589، ما يعادل نسبة 11.7 ٪.

أما بخصوص دائرة فيض البطمة والتي تضم ثلاث بلديات (فيض البطمة وعمورة وأم العظام) تابعة للاختصاص الإقليمي لوكالة التشغيل المحلية مسعد، فإن بطالي هذه الدائرة يستفيدون باستمرار من عروض العمل المودعة لدى هذه الوكالة، وإن هذه الدائرة لا تحتوي على منطقة صناعية ونسيج مؤسساتي، حيث توجد بها 6 مؤسسات فقط (4 عمومية و 2 خاصة)، وقد تم خلال الخمسة أشهر من سنة 2018، تسجيل 190 طالب عمل و 22 عرضا و 14 تنصيبا في إطار التشغيل الكلاسيكي بالنسبة لهذه الدائرة، كما أؤكد لكم بأن الوكالة الولائية للتشغيل للجلفة، والوكالة المحلية لمسعد وبالتنسيق مع السلطات المحلية لدائرة فيض البطمة، لا تدخر أي جهد في التنسيق والتكفل بالشباب طالبي العمل بهذه الدائرة وذلك من خلال إرسال مستشاري التوظيف على مستوى الوكالة المحلية لمسعد إلى بلديات دائرة فيض البطمة، من أجل التكفل بانشغالات شباب المنطقة ومساعدتهم في كيفية البحث وكذا تطوير المؤهلات المطلوبة من طرف المستخدمين في هذه الولاية.

بالنسبة لفتح وكالة محلية في دائرة فيض البطمة، فإن هذا المشروع مؤجل في الوقت الراهن، وهذا بالنظر لتعليمة معالي الوزير الأول المؤرخة في 20 / 10 / 2017 القاضية بترشيد النفقات، والتحلي بأكبر قدر من الصرامة في تسيير المخصصات المالية الممنوحة للهيئات العمومية.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 3 جويلية 2018

مراد زمالي
وزير العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي

5ـ السيد حسني سعيدي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصناعة والمناجم

السيد الوزير؛

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي الآتي نصه:

معالي الوزير؛

تم الانطلاق في إنجاز مصنع الإسمنت "ساورة بشار" التابع لشركة جيكا يعتبر أحد أهم المشاريع بالمنطقة لما يوفره من مادة الإسمنت وكذا مناصب العمل سواء مباشرة وغير مباشرة، ولأبناء المنطقة يعتبر المشروع الوحيد بالمنطقة بهذا الحجم.

معالي الوزير؛

كان يرجى من مسؤولي هذا المشروع أثناء التوظيف وفتح المناصب الأسبقية لفائدة أبناء المنطقة من خريجي جامعة بشار، ومراكز التكوين المهني المتواجدة بالولاية بناء على التعليمات وقوانين الجمهورية التي تعطي الأفضلية للتوظيف المحلي غير أنه يحدث العكس، للأسف.

تم فتح مناصب وطنيا والتوظيف من خارج الولاية مما خلق استياء وتذمرا لأهل المنطقة، لاسيما فئة الشباب، وأصبح هذا الإجراء يشكل تهديدا للسلم الاجتماعي بهذه المنطقة من جراء الإقصاء المتعمد من طرف مسؤولي هذا المشروع.

وعليه، معالي الوزير، نطلب من معاليكم الموقر وقف هذه الخروقات والتجاوزات غير القانونية، وإيفاد لجنة وزارية للوقوف على هذه المخالفات.

ولكم منا، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 جوان 2018

حسني سعيدي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إن شركة الساورة للإسمنت قد وظفت، خلال الفصل الثالث لسنة 2017، 38 مهندسا في العديد من التخصصات: الهندسة المدنية والمناجم والميكانيك والكيمياء والكهرباء والأجهزة.

هذه العملية التي مست على الخصوص مهندسين تم توظيفهم عبر الوكالة الوطنية للتشغيل لولاية بشار، حسب الإجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

وحرصا من الشركة على شفافية العملية، فقد تم إرسال القائمة الإسمية لعمال شركة الإسمنت بما فيها العمال الجدد الذين تم توظيفهم إلى السيد والي ولاية بشار للتأكد من مجريات العملية.

كما نؤكد أنه سيتم الإبقاء على هذه الطريقة في التوظيف، بإعطاء الأولوية في التوظيف مع مراحل تطور المشروع، لأبناء المنطقة.

أيضا، وللتذكير فإن وفدا يتكون من أعضاء بمجلس الأمة وكذا بالمجلس الشعبي الوطني قد تم استقبالهم من طرف الرئيس المدير العام لشركة إسمنت الساورة، وقد تم مناقشة هذا الأمر أيضا، وقد أكد وطمأن هذا الأخير الوفد على هذه العملية وعلى الأولوية في التوظيف، خاصة وأن هذا المشروع عند اكتماله سيوفر المئات من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة للعديد من الفئات وليس خريجي الجامعات والمعاهد فقط.

يوسف يوسفي
وزير الصناعة والمناجم

6ـ السيد حسني سعيدي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

السيد الوزير؛

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أبعث لكم هذا السؤال الكتابي الآتي نصه:

معالي الوزير،

إستبشر سكان بلدية أولاد خضير بالولاية المنتدبة بني عباس ولاية بشار، خيرا، بتسجيل مسبح بلدي للأطفال ومواطني تلك المنطقة المعزولة وشديدة الحرارة ولاسيما في فصل الصيف، تبعد عن مقر ولاية بشار بأكثر من 300 كلم .

غير أن فرحة هؤلاء الساكنة لم تكتمل، المشروع انطلق منذ خمس (05) سنوات، غير أن غياب الرقابة وعدم وقوف المسؤولين المحليين على مشاريع الدولة عرف هذا المسبح أوضاعا كارثية ومزرية في الإنجاز، حيث الأشغال مغشوشة مهترئة والنوعية غير صالحة بسبب الغياب الكلي لهؤلاء المسؤولين.

يبقى المسبح دون استغلال وقد كلف الدولة أموالا ضخمة والمواطن يعاني.

ورغم شكاوي المواطنين لازالت الوضعية على حالها منذ أكثر من أربع سنوات!!

وعليه، معالي الوزير؛

يناشد أهل المنطقة التدخل شخصيا وإيفاد لجنة تحقيق للوقوف على هذا التبذير والتلاعب بمصالح الدولة والأشخاص.

ولكم منا، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 جوان 2018

حسني سعيدي

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم ـ بطرح سؤال كتابي تطلبون من خلاله اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل إعادة بعث مشروع المسبح البلدي، الذي استفادت منه بلدية أولاد خضير، الواقعة بالمقاطعة الإدارية لبني عباس بولاية بشار، الذي لم تكتمل أشغاله رغم انطلاقها منذ 5 سنوات، فردا على ذلك يشرفني أن أحيطكم علما بعناصر الإجابة التالية:

لقد حققت الحكومة تنفيذا لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية عبر برنامج عملها المتعاقبة عدة مشاريع عمومية، تم تسجيلها بناء على الاحتياجات المعبر عنها، والتي كانت لها آثار إيجابية في تحسين الإطار المعيشي للمواطنين عبر ولايات الوطن، وفي هذا الإطار تعتبر ولاية بشار من بين الولايات التي حازت على أولوية خاصة بعنوان مختلف البرامج التنموية المسطرة من طرف السلطات العمومية لفائدة ولايات الجنوب، باعتبارها من بين المناطق التي تحتاج إلى مجهود إضافي لتحريك عجلة التنمية وتحسين الإطار المعيشي لمواطنيها.

في هذا الصدد عكفت السلطات المحلية على تجسيد العديد من المشاريع الهامة على مستوى ولاية بشار بهدف فك العزلة عن هذه المنطقة وذلك من خلال توفير العديد من الفضاءات الترفيهية، بحيث استفادت هذه الولاية من عدة هياكل رياضية تتمثل في سبعة (07) مسابح منها ثلاثة (03) نصف أولمبية، وثلاثة (03) ترفيهية ومسبح جواري واحد، بالإضافة إلى تسجيل برامج أخرى على غرار خمسة (05) مسابح جوارية في كل من العبادلة وإقلي وكرزاز وتاغيت وبشار، والتي من شأنها فك العزلة والترفيه عن ساكنة هذه المناطق، إضافة إلى تدعيم الحظيرة الرياضية للولاية بمسبح أولمبي قيد الإنجاز.

أما فيما يخص المرافق الشبابية، فقد استفادت الولاية مما يقارب ثمان وأربعين (48) مؤسسة شبابية موزعة عبر أقاليم بلديات الولاية تتنوع بين دور الشباب وقاعات متعددة النشاطات، وتنظيم مخيمات لصالح الشباب في الولايات الساحلية إلى غير ذلك من الهياكل الشبابية الأخرى التي ستشكل لا محالة متنفسا هاما لسكان هذه المنطقة خاصة في فصل الصيف.

بخصوص انشغالكم المتعلق بإعادة بعث مشروع المسبح البلدي الذي استفادت منه بلدية أولاد خضير، يجدر التنويه بأنه تم إطلاق مشروع ترميم هذا المسبح منذ سنة 2015، بمدة إنجاز قدرها ثلاثة (03) أشهر، بحيث سجل هذا المشروع عدة تحفظات تتعلق بحوض السباحة مما دفع المصالح التقنية البلدية والقسم الفرعي لمديرية السكن والتجهيزات العمومية بتوجيه ثلاثة إعذارات لمؤسسة الإنجاز، كان آخرها بتاريخ 04 جانفي 2017، ونظرا لعدم امتثالها لهذه الإعذارات، قامت المصلحة المتعاقدة بفسخ الاتفاقية بتاريخ 19 جانفي 2017 بعد موافقة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بالمداولة رقم 02 المؤرخة بنفس التاريخ، طبقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 15 ـ 247 المؤرخ في 16 سبتمبر

2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وتبليغه للمقاول الذي قام برفع دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية ببشار، حيث حكمت المحكمة بإرجاء الفصل في الموضوع وتعيين خبير عقاري لمعاينة الأشغال المنجزة وهو ما تم القيام به بتاريخ 13 ماي 2018، في انتظار إعادة السير في الدعوى وصدور حكم نهائي في القضية.

في الختام، أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة الفاضل، على الاهتمام الذي أوليتموه لانشغال سكان بلدية أولاد خضير، وفي هذا الشأن، أؤكد لكم، أن دائرتنا الوزارية تبذل جهودا متواصلة من أجل متابعة المشاريع التنموية على المستوى المحلي وكل ما من شأنه تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وفك العزلة عن كل مناطق البلاد وتحقيق التوازن بين الإقليم.

أرجو أن تكون الإجابة قد أحاطت بالانشغال الذي تفضلتم بطرحه، تقبلوا السيد الفاضل، فائق التقدير والإحترام.

الجزائر، في 26 جويلية 2018

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

7 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزيرة،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار التحضير للدخول المدرسي للموسم 2018 ـ 2019، وتبعا لحرصكم الدائم على تهيئة كل الظروف الملائمة وتوفير الوسائل المادية والبشرية لضمان التمدرس عبر كامل التراب الوطني، وكذلك ضمان مواصلة الدراسة للتلاميذ عبر جميع المراحل التعليمية وقصد الحد من التسرب المدرسي، خاصة جنس الإناث ببلدية عمورة ولاية الجلفة، علما أن هذه الفئة وعند عدم توفر هياكل لمزاولة دراستهن في المرحلة الثانوية ببلديتهن يلجأن إلى مقاطعة الدراسة مثلهن مثل البنات المتمدرسات بالعديد من بلديات ولاية الجلفة، ونظرا للعدد المعتبر من التلاميذ في الطور الثانوي، ويستعمل بعضهم النقل المدرسي الذي لا يكون متوفرا دائما ويسجل تذبذبا في النقل، في الوقت نفسه يقوم أولياء التلاميذ في هذا الطور بتغيير محل إقامتهم إلى بلدية مجاورة لمزاولة أبنائهم الدراسة بسبب انعدام ثانوية بهذه البلدية.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات مواطني البلدية، نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان بلدية عمورة بولاية الجلفة؟ وهل هناك إمكانية تسجيل دراسة وإنجاز ثانوية أو إنشاء ملحقة ثانوية كحل مؤقت من طرف مصالحكم للتكفل بالتلاميذ المتمدرسين بالمرحلة الثانوية؟

تقبلي مني فائق التقدير والإحترام.

الجزائر، في 18 جوان 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

لقد تفضلتم، بموجب سؤال كتابي، حوّل إلينا عن طريق وزارة العلاقات مع البرلمان، بطرح انشغال يتعلق بمتمدرسي التعليم الثانوي لبلدية عمورة، ولاية الجلفة، وذلك من حيث إنجاز ثانوية أو ملحقة ثانوية بالبلدية، ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم الدائم بقضايا التربية، نوافيكم بعناصر الرد التالية:

ـ إن ببلدية عمورة (ولاية الجلفة) متوسطة واحدة، يتمدرس بها 152 تلميذا،

ـ التلاميذ المنتقلون إلى التعليم الثانوي خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم يتجاوز 14 تلميذا:

ـ خلال سنة 2015 ـ 2016، انتقل 12 تلميذا.

ـ خلال سنة 2016 ـ 2017، انتقل 14 تلميذا.

ـ وخلال سنة 2017 ـ 2018، انتقل 10 تلاميذ.

عدد تلاميذ التعليم الثانوي للبلدية خلال السنة

الدراسية 2017 ـ 2018، وهو 52 تلميذا فقط، وهم يزاولون دراستهم بثانوية سلمانة التي تتوفر على النظام نصف الداخلي .

وبالتالي، فإن قلة عدد المتمدرسين بالمرحلة الثانوية ومعطيات الخريطة المدرسية اللازمة لتسجيل ثانوية بالبلدية، لا تسمح بتسجيلها في الوقت الراهن.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 سبتمبر 2018

نورية بن غبريت

وزيرة التربية الوطنية

8 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير، بعد التحية والاحترام؛

في ظل نقص حصص مختلف شرائح السكن، لاسيما الإعانات الموجهة لبناء سكن في الوسط الريفي بولاية الجلفة، وتبعا لاستفادة الولاية من حصص سكنية في السنوات الفارطة من هذه الصيغة لتغطية طلبات السكن المودعة لدى مصالح البلديات، وبعد إعداد القوائم وعرضها على جهات التحقيق ظهرت العديد من الاستفادات غير المستحقة ورفضت ملفات أصحابها، إلا أن عملية تعويضها لم تتم في أغلب بلديات الولاية، والتي تعد بالمئات، رغم احتياج السكان لهذه الإعانات والتي ينبغي تعويضها وتدارك الوضعية وتطهير مدونتها من المقصيين بمستفيدين آخرين ينتظر أصحابها هذه الإعانة.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات مواطني الولاية، نتوجه إليكم بالسؤال التالي نصه:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف قطاعكم الوزاري لتدارك هذه الوضعية وتطهير القوائم من الاستفادة غير المستحقة، وتعويضهم بمواطنين طالبي السكن في هذه الصيغة؟

تقبلوا منّي فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 جوان 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم ـ مشكورين ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بموجب إرسالكم بالاستفسار عن الإجراءات المتخذة لتطهير برامج السكن الريفي من الاستفادة غير المستحقة وتعويضهم بمن تتوفر فيهم شروط الاستفادة، في ظل نقص حصص الإعانات الموجهة لبناء سكن ريفي بولاية الجلفة.

وعليه، يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

إن البرنامج السكني بمختلف الصيغ المسجل لفائدة ولاية الجلفة، في الفترة الممتدة من سنة 1999 وإلى غاية 30 جوان 2018، يقدر بـ 97865 وحدة سكنية، حيث تم إنهاء 88020 وحدة، و2477 وحدة في طور الإنجاز، وهي موزعة كما يلي:

ـ السكن الريفي: 44472 وحدة سكنية، منها 40392 وحدة منتهية.

ـ السكن العمومي الإيجاري: 42194 وحدة سكنية، منها 41614 وحدة منتهية.

ـ السكن الترقوي المدعم: 7394 وحدة سكنية، منها 4494 وحدة منتهية.

ـ سكنة البيع بالايجار: 3750 وحدة سكنية، منها 1500 وحدة منتهية.

ـ السكن الترقوي العمومي: 55 وحدة سكنية، منها 20 وحدة منتهية.

كما تعزز هذا البرنامج السكني الهام بالعرض العقاري العمومي المستحدث لفائدة سكان الجنوب والهضاب العليا، حيث استفادت ولاية الجلفة من 17932 قطعة أرضية في إطار التجزئات الاجتماعية.

أما بخصوص عملية إعداد قوائم المرشحين للاستفادة من إعانة السكن الريفي، موضوع استفساركم، فهي من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا وذلك

طبقا للمادة 05 من القرار الوزاري المؤرخ في 18 جوان 2014، المحدد لكيفيات الحصول على الإعانة المباشرة التي تمنحها الدولة لبناء سكن ريفي، حيث يقوم المجلس بإعداد قوائم المستفيدين وتبليغها إلى مصالح مديرية السكن بعد المصادقة عليها من طرف السيد رئيس الدائرة ليتم عرضها على البطاقية الوطنية للسكن للتحقيق.

وبعد صدور النتائج، يتم موافاة رئيس المجلس الشعبي البلدي بالحالات التي تبين عدم أحقيتها ليتم استبدالهم بآخرين تتوفر فيهم شروط الاستفادة.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على انشغالكم.

تقبلوا منّي، السيد عضو مجلس الأمة الفاضل، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 سبتمبر 2018

عبد الوحيد طمار

وزير السكن والعمران والمدينة

9 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الثقافة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير، بعد التحية والاحترام؛

في إطار حرصكم الدائم على حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه والتعريف به وإدارته، تتميز بلدية عمورة بولاية الجلفة بموقعها الجغرافي بوسط جبال وعرة المسالك وهو جبل بوكحيل الشاهد على الكفاح المسلح، ومناظر أخاذة وساحرة ترسمها التباينات المذهلة في ذهن عشاق شموخ جبال أولاد نائل وشساعة الصحراء، تتخللها بصمات عميقة للديناصورات وساعة رومانية وفيل منحوت، مطلة على مناظر خلابة للصحراء والكهوف الرائعة والمغارة والحدائق المبهرة والشلالات العذبة تمتزج فيها لوحات طبيعية تسر الناظرين، ويعتقد أنها ممتلكات ثقافية تستدعي الوقوف عليها لحمايتها من التخريب والاندثار، كما توجد بها أبنية لعصور غابرة في التاريخ كالأطلال الرومانية وقرية بربرية شاهدة على التاريخ، يتطلب ترميمها وفتح مسلك لها ويمكن استغلالها كمورد مالي وعائدات اقتصادية، علما أنها كانت قبلة للسياح في سنوات سابقة يقصدونها من كل مكان من داخل الوطن وخارجه.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات مواطني البلدية، نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف قطاعكم الوزاري لحماية هذه الممتلكات؟ وهل هناك إمكانية لترميم هذه المواقع وحمايتها والمحافظة عليها واستغلالها؟

تقبلوا منّي فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 جوان **2018**

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تبعا لسؤالكم الكتابي رقم 584 والذي ورد إلينا بموجب مراسلة وزارة العلاقات مع البرلمان، والذي تفضلتم من خلاله بطلب استفسارات بخصوص حماية وترميم وتثمين التراث الثقافي بولاية الجلفة، يشرفني أن أوافيكم بنص الرد التالي:

يكتنز إقليم ولاية الجلفة آثارا ومعالم تاريخية هامة ومتنوعة تعود إلى العصور القديمة وتمتد على مساحات شاسعة، مما اقتضى إنشاء حظيرة تسمى حظيرة الأطلس الصحراوي عملا بأحكام القانون رقم 98 ـ 04 المؤرخ في 14 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي؛ تشمل هذه الحظيرة الممتدة على 64000 كم^2 وتتربع على أقاليم ولايات الجلفة والأغواط والبيض والنعامة وبسكرة والمسيلة.

إن اللجوء إلى إنشاء الحظائر الثقافية يشكل الخيار الأمثل لما يكون الإقليم الجغرافي زاخرا بآثار ممتدة على ربوع شاسعة، حيث توفر هذه الآلية حماية قانونية تشمل الممتلكات المصنفة وغير المصنفة.

وعليه فإن ديوان حظيرة الأطلس الصحراوي في علاقاته مع المؤسسات الأخرى المهتمة بالتراث على غرار المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم

الإنسان والتاريخ (CNRPAH) والمركز الوطني للبحث الأثري (CNRA) يضطلعون بمسؤولياتهم وينجزون أعمال بحث مثمرة وبجهود معتبرة لتوثيق الذاكرة ولتأكيد العمق التاريخي لوطن يختزل تاريخ البشرية.

ومع ذكر التصنيف الذي يراد من خلاله إضفاء الحماية القانونية، تجدر الإشارة أنه تصنيف 60 موقعا ومعلما بولاية الجلفة مع الإشارة إلى أن معظم عمليات التصنيف أو التسجيل على قائمة الجرد الإضافي قد تمت منذ سنة 2009 وشملت مجمل محطات النقوش الصخرية في ربوع الولاية.

ويشكل تصنيف الممتلكات الثقافية الإجراء الوقائي الأساسي لأي ممتلك ثقافي، حيث يضمن الحماية القانونية لأي معلم أو موقع أو ممتلك ثقافي منقول، ويخضع التصنيف إلى شروط وإجراءات واضحة حددها القانون رقم 98 ـ 04 المؤرخ في 14 جوان 1998 المتضمن حماية التراث الثقافي.

وتحدد المادة 11 من نفس القانون الكيفيات الإجرائية التي يتم بموجبها التسجيل ضمن قائمة الجرد الإضافي للممتلكات الثقافية العقارية، وهي المادة التي تعطي صلاحيات للوزير المكلف بالثقافة وللولاة، حيث تنص هذه المادة على ما يلي:

«يكون التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية العقارية ذات الأهمية الوطنية، بناء على مبادرة منه أو مبادرة أي شخص يرى مصلحة في ذلك كما يمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية، بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية العقارية التي لها قيمة هامة على المستوى المحلي، بناء على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة، أو الجماعات المحلية أو أي شخص يرى مصلحة في ذلك».

أما بخصوص الشطر الثاني من سؤالكم حول المشاريع المتعلقة بالتراث الثقافي بالولاية، أشير بالذكر أنه تم تسجيل سبعة مشاريع في مدونة التجهيز القطاعية، ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

1ـ إعداد دراسة وإنجاز وتجهيز متحف جهوي بولاية الجلفة: تم إنجاز هذا المرفق.

2ـ إعداد دراسة ووضع نظام أمن ومراقبة المتحف الجهوي للجلفة: تمت الأشغال.

3ـ إعداد دراسة وإنجاز وتجهيز ملحقة المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ (CNRPAH) انتهت الأشغال.

4ـ إعداد دراسة بغرض وضع مخطط لحماية وتهيئة وتثمين الموقع الأثري بعين ناقة: المشروع قيد استكمال الإجراءات الإدارية الأولية.

5ـ تم تأجيل عمليتين وهما: إعداد جرد التراث الثقافي بالولاية وإعداد مخطط دائم لحفظ وتثمين القطاع المحفوظ لمسعد.

وتجدر الإشارة أيضا أن وزارة الثقافة قد سعت لدى مصالح وزارة المالية بغرض تسجيل مشروع ترميم معالم تاريخية ببلدية عمورة إلا أن هذا الطلب لم يتم اعتماده هذه السنة على أن يعرض مجددا في ميزانية 2019 ـ 2020، لاسيما وأنني أشاطركم الرأي أن بلدية عمورة يمكنها بحكم آثارها ومقوماتها التراثية أن تصبح قطبا سياحيا بامتياز ومقصد الباحثين لاحتوائها آثار متنوعة وبقايا حيوانات منقرضة ورسومات صخرية مبهرة تعبّر عن الذكاء البشري و عن حضارات متجذرة في عمق التاريخ، لذا فإن وزارة الثقافة تسعى جاهدة مع قطاع السياحة والصناعات التقليدية للنهوض بالسياحة الثقافية وتحفيز المستثمرين الخواص لاستغلال هذه القدرات الهامة التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني والتعريف بالموروث الثقافي لولاية الجلفة.

وفي الأخير، تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 30 سبتمبر 2018

عز الدين ميهوبي
وزير الثقافة

10 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69

و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير، بعد التحية والاحترام؛

عملا بأحكام النصوص القانونية المعمول بها في مجال الصفقات العمومية، خاصة دراسة نضج المشاريع، وذلك بإعداد الدراسات التحديدية والخاصة بإمكانية تنفيذ المشاريع والتحضير والاستغلال المنصوص عليها في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 09 ـ 148 المؤرخ في 02 ماي 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98 ـ 227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز وكذا أحكام المرسوم الرئاسي والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام رقم 15 ـ 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، الذي ينص على نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام مع مراعاة مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات، عملت مديرية الموارد المائية بوضع إجراءات وتعقيدات بدفاتر شروط قيدت الوصول للطلبات العمومية وعدم المساواة في معاملة المرشحين بشفافية منها شرط أن تكون المؤسسات حائزة على شهادة التأهيل والتصنيف المهني رتب 7 فما فوق، في عمليات بسيطة في إنجازها ولا تتطلب هذا التصنيف، واشترطت مراجع مهنية مبالغ في تحديد مبالغها وأسفر عن ذلك فرض وضعية احتكارية وهيمنة أخلّت بالمنافسة في القطاع، وهذا منافي لأحكام قانون الصفقات العمومية المبين أعلاه والمنصوص عليها بالمادة 72 منه علما أن جل العمليات أرسيت على مؤسسات سبق وأن فازت بصفقات عمومية أخرى ولم تنطلق في أشغالها، وإن أغلب العمليات التي أمرتم بالبدء فيها أثناء زيارتكم لولاية الجلفة خاصة ما تعلق منها بتجديد شبكة ماء الشرب ببعض أحياء بلدية الجلفة وكان الانتهاء منها مبرمجا قبل شهر رمضان المعظم، لكن لم يحدث ذلك، الأمر نفسه للمشاريع المزمع الانطلاق فيها ببلدية مسعد خاصة ما تعلق بتوصيل ماء الشرب وإنجاز خزان علوي وتصريف المياه.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات مواطني الولاية وشكوى بعض المؤسسات المتضررة من هذه الإجراءات نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف قطاعكم الوزاري لوضع حد لهذه الإجراءات المقيدة للوصول إلى الطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين بشفافية وكذا إلزام المديرية بتطبيق القوانين المعمول بها في هذا الشأن؟

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لاستدراك التأخر والانطلاق في الأشغال التي أمرتم بالبدء فيها أثناء زيارتكم الأخيرة لولاية الجلفة.

تقبلوا منّي فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 جوان 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تبعا لإرسالكم الذي يخص التكفل بالمشاريع والتعليمات المقدمة خلال زيارة السيد وزير الموارد المائية إلى ولاية الجلفة، والذي تفضلتم من خلاله، بالإشارة إلى التعقيدات التي تتعرض لها مؤسسات الإنجاز الصغيرة للمشاركة في المناقصات التي تعلن عنها مديرية الموارد المائية للولاية، يشرفني أن أفيدكم بالمعلومات الآتية:

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن جل مشاريع وزارة الموارد المائية، خاصة تلك المهيكلة، تنعكس بصفة مباشرة على جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين، حيث تتعلق أساسا بالتزويد بالماء الشروب، وكذا الحفاظ على صحة المواطنين، وهذا ما يلزم القطاع، بما في ذلك مديرياته الولائية، على السهر من أجل ضمان توفر مقاولات الإنجاز على الشروط الكفيلة بغية احترام معايير وآجال الإنجاز من جهة، والاستغلال الأنجع للموارد المالية العمومية من جهة أخرى.

وقد جرت العادة على أن تسهر إدارة الموارد المائية على اشتراط توفر مؤسسات الإنجاز على إمكانيات بشرية ومادية، وقدرات تمويل مشاريعها، وخبرة في إنجاز مشاريع مماثلة من قبل، تتماشى وأهمية المشروع.

حيث إن كل هذه الضمانات يتم تحديدها في دفتر الشروط، التي تعده الإدارة وفق التنظيم العمول به، لاسيما المرسوم الرئاسي رقم 15 ـ 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق

العام، الذي تنص مادته 26، على «أن دفاتر الشروط توضح الشروط التي تبرم وتنفذ وفقها الصفقات العمومية».

وعليه، فيما يخص انشغالكم المطروح، والذي يشير إلى وجود تعقيدات وفرض وضعية احتكارية وهيمنة في الصفقات العمومية المعلن عنها بعنوان مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة، أود أن أحيطكم علما بأن هذه الأخيرة قد أعلنت عن مناقصات عديدة عبر مشاريع مهيكلة، وعلى هذا الأساس فإن المشاريع المعلن عنها من قبل مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة لم يتم فيها التسجيل أي طعن أو اعتراض من طرف اللجان المختصة، فقبل البدء في أي إجراء لابد من تأشيرة اللجنة الولائية أو الوطنية للصفقات العمومية المختصة على دفتر الشروط والموافقة عليه، ومن أهم هاته المشاريع نذكر على سبيل الحصر:

ـ مشروع استكمال ازدواجية نظام التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة الجلفة انطلاقا من الحقلين المائيين بواد الصدر والدزيرة، الشطر الأول، المشروع الذي تكفلت به مصالح الولاية، حيث تم الإعلان عن المناقصة في أبريل 2018، وفيما يخص إنجاز محطة الضخ بالدزيرة، تم تقديم العروض من قبل خمس (05) مقاولات، ما ترتب عن ذلك منح مؤقت للصفقة في 29 ماي الماضي.

ـ مشروع إنجاز قناة جر المياه انطلاقا من منطقة الدزيرة نحو محطة واد الصدر ببلدية عين الإبل، الذي تم الإعلان عن المناقصة في أفريل 2018، بالنسبة لحصة إنجاز شبكة تجميع الآبار، تم تقديم العروض من قبل تسع (09) مقاولات، والصفقة حاليا في مرحلة تقييم العروض.

علاوة على ذلك، من الضروري الإشارة إلى أن المقاولات المختصة والمؤهلة في الدرجة 8 المتواجدة على مستوى ولاية الجلفة يصل إلى سبع (07) مؤسسات، ما يبرر مبدأ تكافؤ الفرص وعدم الاحتكار، كما أن التنظيم الساري المفعول لا يمنع مؤسسات الإنجاز الفائزة بالصفقات من اللجوء على حسابها إلى المناولة – من خلال اللجوء إلى خدمات المقاولات الصغيرة – قصد تدعيم عتادها ومواردها البشرية في إنجاز المشاريع المسندة إليها، قصد احترام الآجال التعاقدية.

أما في الشق المتعلق بالانطلاق في إنجاز المشاريع والأشغال التي كانت محل معاينة وتوصيات في خضم زيارة العمل والتفقد التي قادت السيد وزير الموارد المائية لولاية الجلفة في 12 و 13 فيفري 2018، من الجدير الذكر بأن التعليمات التي تم إسداؤها قد تم الانطلاق في تجسيدها على أرضع الواقع، لاسيما مشروع تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لمدينة الجلفة، الذي أسند إلى مؤسسة الجزائرية للمياه وبمتابعة مصالح وزارة الموارد المائية، وكذا مشروع المياه الصالحة للشرب لمدينة مسعد الذي أسند إلى الديوان الوطني للسقي وتصريف المياه، وهو قيد الإنجاز.

كما نذكر كذلك مشروع مد وتجديد القناة الرئيسية لصرف المياه لمدينة البيرين على طول 7 كلم الذي تكفل بإنجازه الديوان الوطني للتطهير والممول من الصندوق الوطني للمياه.

من ثم، فإن قطاع الموارد المائية يبقى ساهرا، على التكفل التام بإنجاز مشاريعه في إطار التنظيمات السارية واحتراما للمبادئ المنصوص عليها في التشريع، في إطار مهام تحسين ظروف معيشة المواطنين وتوفير الماء الشروب بصفة منتظمة وبكميات كافية عبر كل أقطار الوطن.

تلكم هي أبرز المعطيات التي أردت إفادتكم بها إجابة عن انشغالكم، وتبقى وزارة الموارد المائية والهيئات التابعة لها على استعداد لتزويدكم بمعلومات إضافية إذا ما تطلب الأمر ذلك.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير.

الجزائر، في 19 سبتمبر 2018

حسين نسيب

وزير الموارد المائية

11 – السيد عبد القادر بن سالم

عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 12–، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

نظرا للصعوبات التي يجدها خريجو الجامعات والمعاهد في الحصول على عقود ما قبل التشغيل على مستوى مؤسساتكم لولاية بشار، ورفض مدرائها السماح بهذه الصيغة دون موافقة المديريات المركزية.

هل فكرتكم في الترخيص لهؤلاء المدراء بفتح مجال لهذه الصيغة، خاصة وأن ولاية بشار، هي ولاية حدودية ونائية وجامعيوها في أشد الحاجة إلى إيجاد مناصب شغل ؟

تقبلوا – منا السيدة الوزيرة – فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 جوان 2018

عبد القادر بن سالم
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

لقد تفضلتم بموجب سؤالكم الكتابي، بالاستفسار عن عمليات التوظيف على مستوى المؤسسات التابعة للقطاع، لاسيما بولاية بشار.

وإذ أشكركم جزيل الشكر على الاهتمام الذي تولونه لشؤون القطاع، يشرفني أن أنهي إلى كريم علمكم ابتداء أن مؤسستي اتصالات الجزائر وبريد الجزائر ليستا مصلحتين تابعتين للدائرة الوزارية التي أتشرف بإدارتها، وإنما هما مؤسسة عمومية اقتصادية ومؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري على التوالي، تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وفي هذا الإطار يتمثل دور الوزارة في مهمتي الإشراف بالنسبة للأولى والوصاية بالنسبة للثانية.

على هذا الأساس، فإن التوظيف على مستوى المؤسسات التابعة للقطاع يكون وفقا لمخطط تقديري للموارد البشرية، يعد بناء على احتياجات المؤسسات مع مراعاة توازناتها المالية، تتم المصادقة عليه قبل الشروع في تنفيذه.

وفي هذا السياق، قامت المؤسسات التابعة للقطاع بعمليات توظيف كبرى خلال السنتين الماضيتين في عديد الرتب وعلى مستوى كل الولايات، حيث قامت مؤسسة بريد الجزائر بتوظيف 2888 عاملا خلال سنة 2017، كما سجلت عملية توظيف 2084 عاملا خلال السنة الجارية، علاوة على عمليات الإدماج التي شملت 5511 عاملا في وضعية التوظيف المؤقت بصيغتي عقود جهاز المساعدة على الإدماج المهني وعقود العمل المدعمة.

وبدورها، قامت مؤسسة اتصالات الجزائر بتوظيف 566 عاملا خلال السنتين الماضيتين، فيما تم إدماج 3246 عاملا في وضعية التوظيف المؤقت خلال نفس الفترة.

وبالنسبة لولاية بشار، فقد استفادت الولاية من برنامج هام للتوظيف ولتسوية وضعية العمال المتواجدين في وضعية التوظيف المؤقت، حيث تم خلال السنتين الماضيتين توظيف 65 عاملا وإدماج 81 عاملا في وضعية التوظيف المؤقت بمؤسسة بريد الجزائر، فيما قامت مؤسسة اتصالات الجزائر بتوظيف 25 عاملا وتسوية وضعية 73 عاملا في وضعية التوظيف المؤقت.

في الأخير، يطيب لي أن أؤكد لسيادتكم حرص القطاع على توفير الموارد البشرية الكافية والكفؤة وتثمينها، باعتبارها شرطا أساسيا لضمان خدمات ذات جودة عالية للمواطن.

تلكم هي المعطيات التي ارتأيت إفادتكم بها، متمنية أنكم ستجدون خلالها الإجابة الكافية عن استفساراتكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والإحترام.

الجزائر، في 10 سبتمبر 2018

هدى إيمان فرعون
وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة

12 – السيد عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المالية

طبقا للمادة 152 من الدستور، والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

لا شك أن الحكومة الجزائرية تعمل جاهدة لترقية الاستثمار من خلال ما أصدرته من نصوص تشريعية في

هذا المجال، وما أنشأته من صناديق ومؤسسات مالية نذكر منها الصندوق الوطني للاستثمار.

– فما هي طبيعة هذا الصندوق؟

– وكيف يتم تمويله؟

– وما هي الأهداف التي أنشيء لأجلها؟

– وما هي المشاريع والعمليات التي استثمر فيها منذ إنشائه إن وجدت؟

– وعلى أي أساس تم اختيار هذه المشاريع والعمليات دون غيرها؟

تفضلوا – معالي الوزير – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 جوان 2018

عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم – مشكورين – بطرح سؤال كتابي تتعرضون من خلاله إلى جملة استفسارات عن الصندوق الوطني للاستثمار.

وتساءلتم بهذا الصدد عن:

– هي طبيعة هذا الصندوق؟

– كيف يتم تمويله؟

– ما هي الأهداف التي أنشئ لأجلها؟

– على أي أساس تم اختيار هذه مشاريع دون غيرها؟

– وما هي المشاريع التي استثمر فيها منذ نشأته؟

ومن باب الإجابة، أود أن أوافيكم بالعناصر التوضيحية التالية:

1 – طبيعة ودور الصندوق الوطني للاستثمار:

يعرف الصندوق الوطني للاستثمار بموجب أحكام المادة 37 من القانون رقم 11 – 11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، المعدل والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، كمؤسسة مالية عمومية متخصصة، مكلفة بالمساهمة في تمويل الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

في هذا الصدد:

– يعد الصندوق الوطني للاستثمار كأداة تمويل والذي يتمثل دوره في تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني ودعم إعادة هيكلة الصناعة المحلية،

– يعتبر كمستثمر في إعادة هيكلة الصناعة المحلية،

– يعتبر كمكمل لعروض التمويل المتاحة في السوق.

من ناحية تقديم الدعم للمؤسسة الجزائرية، يساهم الصندوق في:

– تدعيم خلق فرص عمل مستدامة،

– تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق البلاد،

– يوفر بالإضافة إلى العروض المالية المتاحة، حلولا مالية ملائمة للمبادرات الوطنية التي من المرجح أن يكون لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية.

يحتوي الصندوق الوطني للاستثمار على موارد خاصة في شكل تخصيص رأس المال بقيمة 150 مليار دج، وموارد من الدولة في شكل تسبيقات أو قروض تمنحها الخزينة بشروط ميسرة. ويمكن أيضا للصندوق الوطني للاستثمار أن يعبء الموارد من سوق الديون المؤسساتية أو تلك الناشئة عن إصدار السندات للاكتتاب العام، مع أو من دون ضمان الدولة.

2 – كيفيات تمويل الصندوق الوطني للاستثمار:

يساهم الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع من خلال المشاركة في رأس المال، كما يمكنه أن يشارك أيضا من خلال القروض المباشرة.

فيما يخص المساهمة في المشاريع ووفقا لشروط قرار مجلس مساهمات الدولة، المؤرخ في 24 / 03 / 2011، يسمح للصندوق الوطني للاستثمار بالمساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود 34٪.

يتطابق هذا المستوى من المساهمة مع مهام الصندوق، حيث إن هذا الأخير لا يهدف إلى إنشاء شركة قابضة أو السيطرة كليا على الشركات التي يستثمر فيها.

كما يتطلب قرار الاستثمار القيام بتحليل قبلي كامل للمشاريع الممولة من قبل الصندوق، وذلك وفقا للآليات الموضوعة من طرف الهيئات المسيرة للصندوق.

3 – عمليات التمويل المستهدفة من قبل الصندوق الوطني للاستثمار:

نجد:

– الاستثمارات الجديدة أو لتوسعة أو إعادة تأهيل الشركات.

– عمليات زيادة رأس المال للمؤسسات الوطنية، بما في

ذلك ما كان تحسبا لعمليات الشراكة مع متعامل أجنبي، وذلك وفقا للتشريعات ذات الصلة.

4 – معايير اختيار الاستثمارات الممولة من طرف الصندوق:

تهدف المعايير الموضوعة في هذا الإطار إلى ضمان أن المشروعات الممولة من قبل الصندوق ستسمح بإحداث تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية للوطن.

ونذكر من بين هذه المعايير:

– خلق فرص العمل،

– التأثير على تنمية الصادرات أو الإحلال محل الواردات،

– المساهمة في تطوير ميزة تنافسية للاقتصاد الجزائري،

– المساهمة في تحسين بيئة الأعمال،

– المساهمة في تنمية الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي،

– المساهمة في تطوير الأسواق المالية المحلية.

تكون المردودية المتوقعة للصندوق الوطني للاستثمار من هذه التمويلات مساوية لمردودية سندات الخزينة على المدى المتوسط والطويل، مع زيادة هامش يقدر بـ 3٪.

تحدد التكلفة الدنيا للمشاريع المؤهلة لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار بـ 100 مليون دينار جزائري.

القطاعات المفضلة:

تولى أهمية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاعات التالية:

– تطوير الصناعة بما في ذلك قطاع الأدوية والمناولة الصناعية،

– تطوير السياحة،

– تطوير الخدمات المالية،

– تطوير النقل والخدمات اللوجستية،

– تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والابتكار التكنولوجي،

– تطوير الزراعة والصناعة الغذائية والتوزيع،

– تطوير الطاقات المتجددة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري،

– تطوير الصناعة وهندسة البنايات والأشغال العمومية والبنية التحتية.

5 – المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للاستثمار:

فيما يتعلق بالتمويل يتوفر الصندوق الوطني للاستثمار على خط ائتمان مقدم من الخزينة العمومية، بلغت قيمته الإجمالية إلى غاية نهاية سنة 2016 مبلغ 1762 مليار دينار.

بلغت الاستخدامات المتراكمة لهذا الخط إلى غاية 31 /12 /2016 قيمة 812 مليار دينار.

أما المستفيدون الرئيسيون من هذه الموارد فهم:

– الوكالة الوطنية للطرق السريعة، في إطار إنجاز الطريق السريع شرق /غرب،

– مؤسسة ميترو الجزائر، في إطار إنجاز الخط الأول للميترو، وانطلاق أشغال الخط الثاني وكذلك إنجاز مشاريع الترامواي في خمسة مدن كبرى،

– شركة الاستثمار الفندقي، في إطار إنجاز مدرسة الفندقة للجزائر، وفندقين بمعايير دولية،

– شركات النقل الحضري، فيما يخص اقتناء الحافلات،

– المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (EPIC) التابعة لوزارة الدفاع الوطني، والشركة الوطنية للسيارات الصناعية، فيما يخص الحصول على المساهمات مع الشركات الأجنبية من أجل إنجاز مشاريع في القطاع الميكانيكي.

كما يتجلى تدخل الصندوق الوطني للاستثمار من خلال المساهمة في إطار مشاريع الشراكة، حيث بلغت قيمة هذه المساهمات في نهاية 2016، قيمة 264562 مليون دينار.

بالإضافة إلى ذلك يضمن الصندوق لصالح الدولة تمويل عمليات تجهيز عمومية، حيث بلغت قيمة تراخيص البرامج المسيرة من قبل الصندوق إلى غاية 31 /12 /2016 مبلغ 7517 مليار دينار، منها 5126 مليار دينار مخصصة لتمويل البنية الاقتصادية.

تلكم هي المعلومات التي يتطلبها سؤالكم، وتقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، خالص التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 سبتمبر 2018

عبد الرحمان راوية

وزير المالية

13 – السيد حسني سعيدي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة

السيد الوزير،

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أبعث لكم هذا السؤال الكتابي الآتي نصه:

معالي الوزير،

على غرار بعض الولايات من الوطن تم إنشاء وحدة نفطال للصيانة والنقل على مستوى خمس (05) ولايات منها ولاية بشار.

إلا أنها الوحيدة من بين هؤلاء لم تفتح لحد الآن، مر على إنشائها أكثر من (01) سنة، تم تنصيب المدير ولم تتحصل على المقر لمزاولة نشاطها، وكان من المفروض أن تعطي دفعا وديناميكية في مجال النقل وفتح بعض المناصب لأبناء المنطقة وتكون إضافة لهذه المنطقة المعزولة والمهمشة للأسف، غير أن مشاريع المصالح والأنانية المفرطة من بعض المسؤولين المحليين لمؤسسة نفطال بولاية بشار حال دون تحقيق هذا المشروع الهام على مستوى ولاية بشار والقطاع.

معالي الوزير،

لماذا لا يتم فتح هذه المؤسسة الاستراتيجية لتنشيط قطاع المحروقات ولاسيما في مجال النقل والصيانة والتشغيل كباقي الولايات المعنية بهذه المؤسسة؟

ولكم منا، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 جوان 2018

حسني سعيدي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بالإشارة إلى سؤالكم الذي أثرتم من خلاله موضوع فتح وحدة نفطال للصيانة والنقل بولاية بشار، يطيب لي أن أخبركم بأن صيانة المعدات المتنقلة والمنشآت الثابتة كانت تتكفل بها أربع وحدات صيانة جهوية تسمى وحدة نفطال للصيانة، موزعة في الوسط، بالجزائر العاصمة، في الغرب، بوهران، في الشرق، بقسنطينة، وفي الجنوب بحاسي مسعود.

ونظرا لقلة المنشآت الثابتة في منطقة الجنوب وبعد أن أوكل نقل المعدات المتنقلة للشركة الوطنية للنقل عبر الطرقات، تم حل وحدة نفطال للصيانة بحاسي مسعود وأصبحت في شكل مرآب صيانة جواري.

وقد بادرت نفطال في سنة 2016 بإعادة تأهيل وحدة الصيانة بحاسي مسعود وكذلك بالتفكير بإنشاء وحدة أخرى بولاية بشار، غير أن غياب دراسة الجدوى حالت دون تحقيق هذا المشروع.

كما أن صيانة المراكز الموجودة في جنوبنا الكبير (جانت، تقرت، تمنراست، بشار وتندوف) تضمنها المرائب الجوارية، تفاديا لإطالة مدة التدخل بتوجيه المعدات الواجب إصلاحها لهذه المراكز البعيدة (أكثر من 1000 كلم).

وعليه؛ فإن وجود وحدة نفطال للصيانة في الوقت الحالي ببشار غير مجدي لكون النقل في الجنوب تتكفل به الشركة الوطنية للنقل عبر الطرقات.

وتفضلوا، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 أكتوبر 2018

مصطفى قيطوني
وزير الطاقة

14 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين من 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 25أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير، بعد التحية والاحترام؛

في إطار التحضير للدخول المدرسي 2018 /2019 وخاصة ما تعلق بتوفير الوسائل المادية ومختلف الهياكل حسب احتياج كل مؤسسة في الطور الابتدائي، ومنها احتياج عدة مؤسسات تربوية بولاية الجلفة في هذا الطور

إلى أقسام توسعة من أجل تحسين ظروف التمدرس نظرا للاكتظاظ الذي تعاني منه، ومطاعم مدرسية لتحسين وتهيئة ظروف الإطعام المدرسي، وفي هذا الإطار وعلى سبيل المثال لا الحصر تعاني مدرسة الشهيد شتوح عمر بحي بوخالفة بالجلفة من الاكتظاظ وهي في احتياج لـ 06 حجرات، كما تحتاج إلى صيانة وتهيئة وطلاء الأقسام والإدارة وتهيئة الجناح الصحي، إضافة إلى التهيئة الخارجية المنعدمة؛ للعلم أنه عند نزول الأمطار تصبح بركا مائية وأوحالا تعرقل سير تلاميذ الابتدائية المذكورة.

– وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة انشغالات أولياء التلاميذ بالولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة من طرف قطاعكم الوزاري لتدارك النقائص المسجلة فيما يخص الهياكل المدرسية بالمدارس الابتدائية بالولاية وهذا تحسبا للدخول المدرسي 2018 /2019 ومن أجل تحسين ظروف التمدرس والإطعام المدرسي؟

– ما هي الإجراءات المتخذة من طرف مصالحكم للتكفل بمختلف انشغالات أولياء التلاميذ بابتدائية الشهيد شتوح عمر خاصة ما تعلق بالتهيئة الداخلية، والخارجية، والقضاء على مشكل الاكتظاظ بها؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جوان 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف قطاعنا الوزاري لتدارك النقائص المسجلة فيما يخص الهياكل المدرسية بولاية الجلفة، تحضيرا للدخول المدرسي 2018 – 2019، وكذا الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات أولياء التلاميذ بابتدائية الشهيد شتوح عمر خاصة ما تعلق بالتهيئة الداخلية والخارجية ومشكل الاكتظاظ بها، يشرفني أن أوافيكم بما يلي في محتوى جوابنا.

فيما يخص الشق الأول من انشغالكم المتعلق بالهياكل المدرسية، أحيطكم علما –السيد المحترم– أن ولاية الجلفة قد استفادت على غرار باقي ولايات الوطن من عدة برامج تخص إنجاز وتهيئة الهياكل المدرسية تنفيذا لتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى رفع التجميد عن العديد من المشاريع الحساسة، لاسيما المتعلقة منها بالصحة والتربية والتعليم، حيث تم في هذا الصدد خلال شهر سبتمبر 2018 استلام 15 مجمعا مدرسيا على مستوى ولاية الجلفة، كما تم أيضا توسعة طاقة استيعاب العديد من المدارس الابتدائية، حيث تم في هذا الصدد استلام 62 قاعة تدريس خلال الدخول المدرسي الحالي، والأشغال جارية لاستلام أقسام أخرى مع نهاية سنة 2018، كما تعززت أيضا الهياكل المدرسية خلال هذا الدخول المدرسي بـ 12 مطعما جديدا.

أما الشق الثاني من سؤالكم الذي تنقلون من خلاله جملة النقائص المسجلة على مستوى المدرسة الابتدائية الشهيد شتوح عمر بحي بوخالفة بالجلفة، يجدر التذكير، أن بعثات التفتيش التي قام بها إطارات قطاعنا الوزاري سبق أن وقفت على واقع مختلف الهياكل المدرسية على مستوى بلديات ولاية الجلفة، ومنها هذه المدرسة الابتدائية الشهيد شتوح عمر، التي تحتوي على 12 قسما، وإدارة مكونة من 3 مكاتب ومطعم مدرسي، يبلغ عدد التلاميذ المتمدرسين بها 560 تلميذا بدوام جزئي، وقد ألفت انتباهنا إلى النقائص المسجلة في هذه المؤسسة، والمتمثلة في انسداد قنوات الصرف الصحي، اهتراء الأبواب والحالة المتدهورة للطلاء، وقد أعطينا تعليمات للتكفل بكل النقائص المسجلة في كل الابتدائيات التي كانت محل التفتيش، حيث تم في هذا الصدد مباشرة أعمال الصيانة على مستوى مدرسة الشهيد شتوح عمر، مست إصلاح قنوات الصرف الصحي وشبكة المياه الصالحة للشرب وخزان المياه، بالإضافة إلى عملية تجديد الأبواب وتزويد الأقسام بالطاولات، مع برمجة عملية الطلاء في عطل الأسبوع لتفادي إزعاج التلاميذ، كما سيتم لاحقا دراسة إمكانية التوسعة لإنجاز أقسام جديدة.

يجدر التذكير، السيد عضو مجلس الأمة، أن التحضير للدخول المدرسي يتم وفق برنامج وطني طموح يمس جميع الولايات وليس فقط ولاية الجلفة، موضوع انشغالكم، حيث قمنا في إطار عمل قطاعي منسق ضمن كل القطاعات الوزارية برسم خطة عمل منسجمة ومتكاملة تضع التلميذ في قلب كل ما سطرناه من أجل توفير الظروف المناسبة للمتمدرسين، بما يسمح بالرفع من

تحصيلهم العلمي وجودته وكذا تطبيقا لمبدإ تكافؤ الفرص في ضمان تعليم ذي جودة لفائدة كل أبنائنا المتمدرسين في بلدنا القارة.

حيث تم في هذا الإطار، تنفيذا لتعليمات الوزير الأول، تنصيب لجنة متعددة القطاعات على مستوى مصالحي مكلفة بالتحضير للدخول المدرسي، والتي سهرت بدورها على إعطاء الأولوية للطور الابتدائي، حيث تم تجسيد برنامج وطني متكامل لفائدة المدارس الابتدائية منها رصد غلاف مالي يقدر بـ 15 مليار دج، لتسيير وحراسة وصيانة المدارس، بالإضافة إلى غلاف مالي قدره 2.6 مليار دينار لتوفير وصيانة التدفئة المدرسية واقتناء مكيفات هوائية، كما تم اقتناء 3500 حافلة لتعزيز النقل المدرسي لفائدة المتمدرسين بمبلغ 25 مليار دج من مؤسسات عمومية وخاصة حيث سيتم تسليم 2000 حافلة قبل نهاية هذه السنة منها 721 حافلة سلمت خلال شهر سبتمبر الجاري، و1500 حافلة خلال سنة 2019، كما سيتم لاحقا إبرام اتفاقيات أخرى من أجل اقتناء حافلات أخرى تنفيذا لتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية الأخيرة الرامية إلى تعزيز حظيرة النقل المدرسي بـ 3500 حافلة أخرى، وهذا ما سيساهم لا محالة في تجسيد البرامج المسطرة.

أؤكد لكم، السيد المحترم، أن الجهود متواصلة على مستوى اللجنة المتعددة القطاعات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة الرامية إلى توفير الظروف الجيدة لتربية وتعليم أبنائنا، وقد سجلنا نتائج إيجابية خلال الدخول المدرسي الحالي خاصة وأن معظم المدارس الابتدائية استفادت من عمليات التهيئة والصيانة وأخرى في طور الإنجاز، كما تم تدارك النقائص المسجلة في تسيير المطاعم المدرسية بصفة تدريجية، كانت بدايتها صدور المرسوم التنفيذي رقم 18 – 03 المؤرخ في 15 جانفي 2018 الذي يحدد الأحكام المطبقة على المطاعم المدرسية، والذي من خلاله تم تحديد المعايير الواجب اتباعها للتكفل بالتغذية المدرسية بصفة فعالة، وتبعه إسداء تعليمات من أجل فتح كل المطاعم المدرسية وتقديم وجبات ساخنة للتلاميذ مع بداية الموسم الدراسي، وقد بينت متابعة تطبيق هذه التعليمات تحقيق نتائج إيجابية، حيث تم إحصاء فتح 95٪ من المطاعم المدرسية على المستوى الوطني منذ بداية الدخول المدرسي 2018 /2019.

وفي هذا المسعى أيضا، قامت مصالحي أيضا بتدعيم المورد البشري المؤهل لجميع بلديات الوطن من خلال توظيف 45000 عون في إطار عقود الإدماج المهني لفائدة الشباب المتحصل على شهادات التكوين المهني في مجال الإطعام، والعملية تم البدء فيها وهي قيد التجسيد على المستوى الوطني بالتنسيق مع الوزارات المكلفة بالتكوين والتعليم المهنيين والعمل والتشغيل بهدف ضمان السير الحسن للمدارس الابتدائية والمطاعم المدرسية، كما تم إبرام اتفاقية إطار بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزارة التكوين والتعليم المهنيين لتكوين كل الأعوان الحاليين الشاغلين بالمطاعم المدرسية في كل التخصصات التي تحتاجها المطاعم والمدارس.

في الختام، أشكركم السيد الفاضل، على اهتمامكم بهذا الموضوع الذي يندرج ضمن أولوية أولويات قطاعنا الوزاري تجسيدا لتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية، لا سيما تلك المتعلقة بتطوير الحظيرة البيداغوجية للتربية وتطوير شبكة المرافق التابعة للمؤسسات المدرسية كالمطاعم وتعزيز النقل المدرسي، لاسيما في المناطق الريفية بالإضافة إلى بذل الجهود اللازمة لصيانة وتأهيل المؤسسات التي تعرضت حالتها للتدهور.

تلكم هي أهم عناصر الرد على سؤالكم الكتابي.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات الشكر والاحترام.

الجزائر، في 2 أكتوبر 2018

نور الدين بدوي

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

15 – السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما

وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

تبعا للدراسة التي قامت بها مصالح بلدية الجلفة بإشراك مديرية النقل بالولاية التي رافقت وتابعت العملية، تتمثل في دراسة شاملة لمخطط السير داخل المدينة التي أسندت لمكتب الدراسات (BETUR) ميترو الجزائر العاصمة وتم الانتهاء منها والمصادقة عليها منذ ثلاث (3) سنوات، على أن يتم تجسيدها مرحليا، إلا أنها بقيت حبيسة الأدراج منذ تلك المدة، في ظل الاختناق المروري الذي تعرفه المدينة والفوضى العارمة في التنقل وإفتقارها إلى أبسط إشارات المرور التوجيهية العمودية والأفقية منها، لاسيما إشارات ممرات الراجلين، خصوصا أمام المدارس ووسط المدينة أين تكثر الحركة، ومن بين أهم العناصر المقترحة بالدراسة إنجاز ممرات أرضية لفك الاختناق المروري داخل المدينة، كما شملت إنجاز جسور تربط المدينة غربا بجنوبها وشرقها (كأحياء بوخالفة والوئام المدني) وجسر يربط حي بربيح بحي 05 جويلية (الجلفة الجديدة)، كل هذا أثر على تسيير المدينة وتنظيمها التي يفوق تعداد سكانها 400,000 نسمة فيما، تعرف توسعا عمرانيا كبيرا وحركة سير مركبات ومشاة كثيفة.

– وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات مواطني الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغال سكان الولاية من أجل التجسيد التدريجي للدراسة المعدة لهذا الغرض والمتعلقة بمخطط السير بالولاية؟

– وما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات المواطنين فيما يتعلق بوضع الإشارات التوجيهية وممرات الراجلين لتنظيم حركة تنقل الأشخاص والمركبات داخل المدينة؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جوان 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الأشغال العمومية والنقل:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بتوجيه سؤال كتابي إلى السيد الوزير الأول، يتعلق بتجسيد مخطط السير لمدينة الجلفة.

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

نظرا للارتفاع المحسوس الذي عرفته حظيرة المركبات في السنوات الأخيرة، بادرت وزارة الأشغال العمومية والنقل بوضع آليات تتمثل في إعداد مخطط حركة المرور لكل مدينة، بالتنسيق مع مصالح الجماعات المحلية، وذلك بغية تنظيم حركة المرور ومواجهة الازدحام المروري، وهي الآليات التي تضاف إلى المخططات الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع.

في هذا الإطار، وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 – 2014)، قامت وزارة الأشغال العمومية والنقل بتسجيل دراسة لمخطط حركة المرور لمدينة الجلفة، بهدف تنظيم حركة المرور والحد من الاختناق المروري الذي بدأت تعرفه هذه المدينة، حيث أسندت مهمة إعداد الدراسة لمكتب دراسات النقل الحضري (BETUR) وتم الانتهاء منها شهر جوان 2015، وسلمت إلى المصالح المحلية لولاية الجلفة قصد تجسيدها.

وقد تم في هذا الإطار المبادرة بالعديد من المشاريع والإجراءات قصد تنفيذ هذا المخطط، حيث قامت مصالح بلدية الجلفة بتنفيذ 30٪ من مخطط حركة المرور، خاصة فيما يتعلق بوضع الإشارات المرورية العمودية والأفقية.

علاوة على ذلك، تم في إطار تنفيذ هذا المخطط:

– إنجاز طريق نافذ جديد يمر عبر حي بربيح والمنطقة الصناعية.

– إنجاز جسر يربط حي بربيح بحي 5 جويلية (المدينة الجديدة).

أما المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا، فتتعلق بما يأتي:

– إنجاز ازدواجية الطريق الاجتنابي لمدينة الجلفة (الطريق الوطني رقم 1).

– إعادة النظر في التنظيم المتعلق بأماكن توقف المركبات.

علاوة على ذلك، تم في إطار تنفيذ مخطط السير

لمدينة الجلفة القيام بدراسة لإنجاز أربع (04) ممرات أرضية (Trémies)، تتوزع عبر مختلف نقاط المدينة التي تعرف اكتظاظا مروريا، لاسيما في أوقات الذروة، وذلك كما يأتي:

– إثنين (02) على مستوى الطريق الوطني رقم 1 العابر لوسط مدينة الجلفة.

– واحد (01) على محور الطريق الوطني 46 الذي يعبر مدينة الجلفة من الشرق إلى الغرب.

– والأخير (01) على مستوى الطريق الولائي رقم 189.

تجدر الإشارة إلى أن مخطط حركة المرور لمدينة الجلفة يتضمن كذلك إنجاز العديد من المشاريع والعمليات الأخرى، لا سيما إنجاز موقف للمركبات مشكل من عدة طوابق.

غير أن إنجاز هذا النوع من المشاريع يتطلب تخصيص أغلفة مالية معتبرة، لذا نعمل على حث مسؤولي الجماعات المحلية على منحها في شكل امتياز لمتعاملين خواص، ما من شأنه تسهيل إنجاز هذه المشاريع من جهة، وتثمين موارد وأملاك الجماعات المحلية من جهة أخرى، وذلك تطبيقا للإطار التنظيمي الجديد المتعلق بتفويض المرفق العام (المرسوم الرئاسي رقم 15 – 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام والمرسوم التنفيذي رقم 18 – 199 المؤرخ في 2 أوت 2018 المتعلق بتفويض المرفق العام).

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 نوفمبر 2018

عبد الغني زعلان
وزير الأشغال العمومية والنقل

16 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

يعاني سكان بلدية عمورة بولاية الجلفة، من تدهور الطريق البلدي رقم 14 عمورة –فيض البطمة والواقع في حدود هذه الأخيرة، التي يفترض أن تقوم بإعادة تأهيله وصيانته، إلا أنها بررت ذلك بأولويات أخرى، للعلم أن مصالح مديرية الأشغال العمومية تتوفر على مبالغ هامة مخصصة لصيانة الطرق البلدية لكن لم تؤخذ أي مبادرة للقيام بتخصيص مبالغ لصيانة هذه الطرق، خاصة المتضررة وحسب الأولوية والتي كانت محل توصيات من طرف الوالي السابق، وبعد تعاقب المدراء على هذه المديرية آنذاك بقيت طي الأدراج، كذلك الحال نفسه لمشروع إنجاز جسر واد البرج بالطريق الرابط بين عمورة وسلمانة والذي كان محل سؤالنا سابقا وتبين أنه في إجراءات وضع دفتر الشروط على مستوى لجنة الصفقات بالولاية للدراسة، وكان هذا في إجابتكم عن سؤالنا بتاريخ 11/09/2016، لكن ومنذ ذلك التاريخ لم تظهر أي مبادرة لانطلاق هذا المشروع لاستكمال فك العزلة عن بلدية عمورة.

– وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان بلدية عمورة ولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان بلدية عمورة لإعادة تأهيل الطريق البلدي رقم 14 عمورة فيض البطمة؟

– إلى أي مدى وصلت إجراءات منح مشروع إنجاز جسر واد البرج سلمانة –عمورة –ولاية الجلفة؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بطرح سؤال كتابي يتعلق بإعادة الاعتبار للطريق الولائي الرابط بين ولاية الجلفة ودائرة فيض البطمة.

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

– يعتبر الطريق الولائي رقم 108، موضوع سؤالكم، أهم طريق يربط بلدية الجلفة بمناطق الجنوب الشرقي

للولاية، ومنها إلى الولايات الجنوبية المجاورة، وهو يتقاطع على مستوى مدخل ولاية الجلفة مع الطريق الوطني رقم 46، الذي يربط ولاية الجلفة بدائرة بوسعادة.

– يقدر طول هذا الطريق بـ 50 كلم، توجد 37 كلم منها في وضعية جيدة، أما المقطع المتبقي فكان في حالة متوسطة.

– قصد إعادة الاعتبار لهذا الطريق على كامل مساره، استفاد سنة 2017، في إطار صندوق الهضاب العليا، من عملية إعادة الاعتبار لأجزائه التي عرفت بعض التدهور، بطول إجمالي يقدر بـ 13 كلم، وقد انتهت الأشغال به خلال شهر سبتمبر من نفس السنة 2017، وهو حاليا في وضعية جيدة على طول مساره.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 سبتمبر 2018

عبد الغني زعلان

وزير الأشغال العمومية والنقل

17 – السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار فك العزلة، وقصد فتح آفاق مستقبلية وتشجيع المبادلات التجارية، لاسيما بين الولايات، قامت مصالحكم في السنوات الفارطة بإنجاز طريق يربط بين بلدية عمورة ولاية الجلفة، بلدية رأس الميعاد ولاية بسكرة، واستبشر مواطنو البلديتين خيرا بهذا الإنجاز، لكن لم تدم الفرحة طويلا بسبب عدم إنجاز الجسر الكبير (وادي جدي) الرابط بينهما، وأصبحت غير مستغلة وأثر انعدام السير على حالة الطريق، الذي صرفت عليه أموال طائلة، ورغم محاولة مديرية الأشغال العمومية بالولاية إنجاز جسر أرضي بالخرسانة المسلحة، إلا أنها لم تعمر طويلا وجرفتها مياه الوادي وانقطع السير بها، رغم أهميتها في فك العزلة وأهميتها الاقتصادية والأمنية كذلك، مما يستلزم إنجاز جسر يستوعب مياه الأمطار المتدفقة بوادي جدي، الذي يتطلب كلفة قصد إنجازه وفقا للمقاييس المعمول بها، ولتفادي إعادة انهياره.

– وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان البلديتين ومستعملي الطريق، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان البلديتين، وهل هناك إمكانية تسجيل إنجاز الجسر بالطريق الرابط بين بلدية عمورة (ولاية الجلفة) وبلدية رأس الميعاد (ولاية بسكرة)، لفك العزلة عنهما وللحد من معاناة مستعملي الطريق؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بطرح سؤال كتابي يتعلق بإمكانية تسجيل إنجاز الجسر الكبير "واد جدي"، بالطريق الرابط بين بلديتي عمورة (ولاية الجلفة) ورأس الميعاد (ولاية بسكرة).

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

بهدف فك العزلة عن المنطقة الواقعة جنوب شرف ولاية الجلفة، لاسيما بلديتي فيض البطمة وعمورة، وربطها بحدود ولاية بسكرة، استفادت ولاية الجلفة سنة 2001، من تسجيل عملية في إطار الصندوق الوطني الخاص لتطوير مناطق الجنوب، لإنجاز طريق يربط بلدية عمورة بقرية "عبد المجيد"، على مسافة 16 كلم، بغلاف مالي يقدر بـ 119 مليون دج.

في نفس السياق، استفادت ولاية الجلفة سنة 2008، في

إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، من تسجيل عملية ثانية لإنجاز طريق يربط قرية عبد المجيد (بلدية عمورة –ولاية الجلفة) ببلدية رأس الميعاد (ولاية بسكرة)، على مسافة 30 كلم، برخصة برنامج تقدر بـ 385 مليون دج، وهو الطريق الذي تم استكمال إنجازه ودخل حيز الخدمة.

وقد تضمن هذا المشروع كذلك إنجاز جسر أرضي عند تقاطع الطريق مع مجرى وادي جدي، وهو الجسر الذي لم يتسن استكمال إنجازه، نظرا للفيضانات المتكررة للوادي.

وللقضاء على هذا المشكل بصفة نهائية، تم اقتراح تسجيل عملية أخرى لإنجاز منشأة فنية (جسر) عند تقاطع هذا الطريق مع وادي جدي، وهو المشروع الذي يبقى من أولوياتنا بالمنطقة وسيتم تسجيله بتوفر الغلاف المالي اللازم.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 سبتمبر 2018

عبد الغني زعلان

وزير الأشغال العمومية والنقل

18 – السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

رغم جهود الدولة من أجل القضاء على أزمة السكن على المستوى الوطني، وطبقا للتعليمة المشتركة بين (وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة المالية ووزارة السكن والعمران والمدينة) رقم 01 المؤرخة في 07 /07 /2014 المتعلقة بتطوير العرض العقاري بولايات الجنوب والهضاب العليا، ويتعلق الأمر بعمليات تهيئة التجزئات الاجتماعية التي استفادت منها الولاية كما يلي: (92 موقعا مكونا من 21557 حصة اجتماعية بـ 35 بلدية) التي عرفت تأخرا ملحوظا في التهيئة رغم المبالغ المرصودة من طرف قطاعكم والمقدرة بـ: 460 مليون دج، أو من طرف الجماعات المحلية المقدرة بـ: 1.3 مليار دج في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ومبلغ 300 مليون دج في إطار البرنامج القطاعي للتنمية، إلا أنه في ولاية الجلفة صعب تحقيق هذه الأهداف، في ظل فشل مديرية التعمير والبناء بالولاية في القيام بمهامها للمساهمة بشكل كبير في القضاء على هذه الأزمة بالولاية، وبقيت العملية تراوح مكانها، والحال نفسه لعملية تسوية الملفات الإدارية المتعلقة بها، ومن بين الأسباب التي ساهمت في شكل كبير في التأخر في تنفيذ هذا البرنامج عدم الشفافية في منح الصفقات المتعلقة بها وسببه عدم الاختيار الحسن للمؤسسات المتعاقد معها، مقارنة بالعمليات المسيرة من طرف المديرية الولائية للتنظيم والتسيير العقاريين الحضريين بالجلفة التي عرفت عمليات تقدم كبير في التهيئة، التي اختارت مؤسسات ذات كفاءة وقدرة على الإنجاز.

– وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات السكان على مستوى تراب الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بانشغالات سكان الولاية واستدراك التأخر في تهيئة التجزئات العقارية، وتسوية ملفاتها قصد توزيع القطع الأرضية على مستحقيها؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بداية أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على سؤالكم الذي تستفسرون من خلاله عن الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بانشغالات سكان ولاية الجلفة واستدراك التأخر في تهيئة التجزئات الاجتماعية التي استفادت منها الولاية.

وعليه؛ يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

في إطار تطوير العرض العقاري العمومي المستحدث لفائدة سكان الجنوب والهضاب العليا، استفادت ولاية

الجلفة من 17932 قطعة أرضية في إطار 89 تجزئة اجتماعية.

وقد تم التكفل بتهيئة 39 تجزئة تشمل 8096 قطعة أرضية لتزويدها بشبكتي الماء الصالح للشرب والصرف الصحي بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 1.51 مليار دج موزعة على النحو التالي:

– 08 تجزئات تضم 2024 قطعة أرضية، منها 05 تجزئات (1315 قطعة أرضية) تمت تهيئتها كلية.

– 04 تجزئات تضم 1148 قطعة أرضية مسجلة في انتظار اعتمادات الدفع للانطلاق في الأشغال.

– 27 تجزئة تضم 4924 قطعة أرضية قيد التسجيل على مستوى دائرتي الوزارية.

أما باقي التجزئات الاجتماعية المستفاد منها فسيتم التكفل بتهيئتها حين الانتهاء من دراسة رخص التجزئة الخاصة بها، وسنعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تسمح لنا بالانطلاق في أشغال التهيئة.

أما بخصوص منح الصفقات العمومية، فإن هذا الأمر يخضع لقانون الصفقات العمومية الذي يجب أن يطبق بصرامة، وكل من شعر بالإقصاء من المناقصات بغير وجه حق، له الحق في الطعن لدى اللجان المتخصصة في هذا الشأن.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على انشغالكم، تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 أكتوبر 2018

عبد الوحيد طمار

وزير السكن والعمران والمدينة

19 – السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار تطبيق الدستور وقوانين الجمهورية وإرساء نظام التوزيع العادل للثروات على الولايات، لإخراج الولاية والبلديات التابعة لها من عزلتها وتحسين الخدمات وظروف العيش الكريم، لاسيما بالمناطق الريفية لضمان استقرارهم وتثبيتهم بها، والقضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية والحد من الفوارق الاجتماعية، ولتنفيذ ذلك، يتطلع سكان ولاية الجلفة ذات الكثافة السكانية المعتبرة لتسجيل مشاريع تنموية في مجال السكن الريفي خاصة ومختلف الصيغ الأخرى، وللإشارة أن ولاية الجلفة عرفت خلال السنوات الماضية نقصا كبيرا في تسجيل حصص سكنية، خاصة السكن الريفي والاجتماعي وصيغ السكن في إطار القضاء على السكن الهش، نظرا لعدد الطلبات المعتبر في هذه الشرائح السكنية.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ما هي البرامج السكنية المسجلة وعددها، بعنوان سنة 2018؟ وهل هناك حصص إضافية لاستدراك النقائص في مختلف الصيغ المذكورة وفقا للخارطة المرسومة من قبل قطاعكم الوزاري لمواكبة جميع ولايات الوطن في إطار القضاء على أزمة السكن وتحسين ظروف معيشة المواطن بالمدن والأرياف؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على سؤالكم، والذي تفضلتم من خلاله بالاستفسار عن البرامج السكنية المسجلة بعنوان سنة 2018، وهل من حصص إضافية لاستدراك النقص المسجل في مختلف الصيغ السكنية بولاية الجلفة؟

وعليه؛ يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

إن البرنامج السكني بمختلف الصيغ المسجل لفائدة

ولاية الجلفة، في الفترة الممتدة من سنة 1999 وإلى غاية 30 جوان 2018، يقدر بـ 97865 وحدة سكنية، حيث تم إنهاء 88020 وحدة، و2477 وحدة في طور الإنجاز و7368 وحدة لم تنطلق بعد، وتخص في جلها، برنامج 2018 وهي موزعة كما يلي:

– السكن الريفي: 44472 وحدة سكنية، منها 40392 وحدة منتهية و765 وحدة في طور الإنجاز و3315 لم تنطلق، منها 3000 وحدة برسم 2018.

– السكن العمومي الإيجاري: 42194 وحدة سكنية، منها 41614 وحدة منتهية و580 وحدة في طور الإنجاز.

– السكن الترقوي المدعم: 7394 وحدة سكنية، منها 4494 وحدة منتهية و900 وحدة في طور الإنجاز و2000 وحدة لم تنطلق مسجلة برسم 2018.

– سكن البيع بالإيجار: 3750 وحدة سكنية، منها 1500 وحدة منتهية و200 وحدة في طور الإنجاز و2050 لم تنطلق جلها برسم 2018.

– السكن الترقوي العمومي: 55 وحدة سكنية، منها 20 وحدة منتهية و35 وحدة في طور الإنجاز.

بالإضافة إلى ما سبق، وتطبيقا للتعليمة الوزارية المشتركة رقم 01 المؤرخة في 7 جويلية 2014 المتضمنة تنمية العرض العقاري في ولايات الجنوب والهضاب العليا، فقد استفادت الولاية من 17932 قطعة أرضية في إطار التجزئات الاجتماعية على مستوى 89 موقعا.

فضلا عن ذلك، فقد حظيت ولاية الجلفة، برسم السنة الجارية 2018، بتسجيل 3000 إعانة في إطار السكن الريفي منها 500 إعانة مبلغة في أكتوبر 2017 و2500 إعانة برسم 2018.

إضافة إلى تسجيل 1500 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار و2000 وحدة سكنية بصيغة الترقوي المدعم، وهي برامج قابلة للمزيد حسب احتياجات الولاية والإمكانيات المالية المتوفرة.

إن مجموع كل هذه الصيغ يساوي 115797 وحدة سكنية استفادت منها الولاية بما فيها التجزئات الاجتماعية وهذا كاف لإسكان حوالي 600000 نسمة.

كل هذه البرامج السكنية التي أنجزت في فترة وجيزة –منذ 1999 إلى الآن– تدل على أن الحكومة في إطار تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لم تدخر أي جهد من أجل تلبية الحاجيات المعبر عنها من طرف كافة ولايات الوطن رغم الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على انشغالكم، تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 أكتوبر 2018

عبد الوحيد طمار

وزير السكن والعمران والمدينة

20 – السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار تحسين الظروف المعيشية للمواطنين ومنها التحسين الحضري، وبعد توصيل حي بوخالفة بولاية الجلفة، بمختلف الشبكات كغاز المدينة والكهرباء والماء الصالح للشرب وشبكة الصرف الصحي والهاتف، إلا أنه لوحظ انعدام تام للتهيئة الحضرية كتعبيد الشوارع والأرصفة، التي تعتبر ضرورية باعتبار أن هذا الحي به كثافة سكانية معتبرة وسكانه يعيشون معاناة بسبب انعدام التهيئة بهذا الحي، كذلك به مرافق عمومية كالمدارس الابتدائية (الشهيد شتوح عمر وابتدائية المجاهد جواف علي)، التي يعاني التلاميذ بها من صعوبة التنقل، لاسيما في فصل الشتاء أين تكثر الأوحال والبرك المائية، كما هو الحال بمتوسطة (المتشعبة –المجاهد بجغيفة علي) وثانوية (سي شريف بلحرش)، إضافة لبعض المرافق العمومية الأخرى التي تنعدم بها التهيئة الخارجية مما تسبب لمرتاديها صعوبة

التنقل كما ذكرنا.

– وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان الحي المذكور، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بانشغالات سكان حي بوخالفة بولاية الجلفة، وهل هناك برامج مسجلة لتهيئته؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة، على سؤالكم، والذي تفضلتم من خلاله بالاستفسار عن الإجراءات المتخذة للتكفل بالتهيئة الخارجية لحي بوخالفة بولاية الجلفة.

وعليه؛ يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

يعد التركيز على توفير السكن من أهم انشغالات الحكومة ومن خلالها وزارة السكن والعمران والمدينة، ويضاهيه في ذلك، الاهتمام بالمجال غير المبني كعناصر فعالة مهيكلة للفضاء الحضري لتلك الأحياء الحديثة، وذلك في سبيل تحسين الإطار المعيشي للمواطن وإبراز مظاهر التطور العمراني.

وعليه؛ ومن أجل إعطاء وجه لائق لمدننا وتحسين مظهرها العمراني والإرتقاء بالحياة الاجتماعية لسكانها، تم إعداد برنامج التحسين الحضري الذي خصصت له الدولة غلافا ماليا هاما، حيث يشمل إعادة هيكلة الأنسجة الحضرية من خلال تهيئتها وإنجاز الشبكات الأساسية.

وفي هذا الإطار، استفادت الولاية من غلاف مالي يقدر بـ 14 مليار دج في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية الآن، حيث تم التكفل بـ 405 مواقع عبر الولاية، تم اختيارها طبقا للأولويات التي تحددها السلطات المحلية، إلا أنه لم يتم التكفل بعد بحي بوخالفة، المعني باستفساركم، في البرامج السابقة لكون هذا الحي عبارة عن تجزئات حديثة الإنجاز وأغلبها تجزئات خاصة.

وعليه؛ فإن إمكانية تلبية احتياجات الولاية المتزايدة في ميدان التهيئة والتحسين الحضري، لاسيما حي بوخالفة ذي الكثافة السكانية المعتبرة والذي يتربع على مساحة قدرها 21 هكتارا، تتوقف على مدى توفر الأغلفة المالية اللازمة والمرصدة في إطار قانون المالية.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على انشغالكم، تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 3 أكتوبر 2018

عبد الوحيد طمار

وزير السكن والعمران والمدينة

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 20 ذو القعدة 1439
الموافق 2 أوت 2018

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587